

الجمهورية التونسية
وزارة المالية

تقرير

حول

مشروع ميزانية الدولة لسنة 2013

نوفمبر 2012

الفهرس

- 2..... مقدمة -
- الجزء الأول : توازن ميزانية الدولة
- التوازن المحتمل لسنة 2012
- 4..... I- تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى سبتمبر 2012
- 11..... II- النتائج المنتظرة لسنة 2012
- 18..... توازن ميزانية الدولة لسنة 2013
- الجزء الثاني : موارد ميزانية الدولة
- 28 موارد ميزانية الدولة
- 30 المداخل الجبائية
- 35 المداخل غير الجبائية
- 37 موارد التمويل
- الجزء الثالث : نفقات ميزانية الدولة
- 39 نفقات ميزانية الدولة دون خدمة الدين
- 43 نفقات التصرف
- 58 نفقات التنمية
- 97 خدمة الدين العمومي

مقدمة

1- تم إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2013 في مرحلة هامة تتميز بعودة تدريجية في نسق النمو الاقتصادي وتحسن الوضع الاجتماعي والأمني في البلاد و سعي متواصل لدفع الاستثمار والحد من البطالة وتحقيق العدالة بين الجهات أمام كثافة المطالب و الإنتظارات الشعبية من تشغيل و تنمية جهوية. كما تم اعداد الميزانية في إطار نظرة متوسطة المدى للفترة 2013-2017 تأخذ بعين الاعتبار التقليل التدريجي في عجز ميزانية الدولة إلى حدود 2.5% ونسبة المديونية الى حدود 42.6% سنة 2017.

2- وعلى ضوء النتائج الاقتصادية المسجلة خلال التسعة أشهر من السنة الجارية وتوفر بعض المؤشرات الضرورية المرتبطة بالمالية العمومية ، يركز مشروع ميزانية الدولة لسنة 2013 بالأساس على :

- توفير الاعتمادات الضرورية لتحقيق برامج التنمية والتشغيل التي تعتبر من أولويات العمل الحكومي و مجابهة المطالب الإضافية المتعلقة بذلك. وقد تم رصد اعتمادات بعنوان التنمية تتماشى مع قدرة الانجاز للوزارات المعنية.
- دعم الأنشطة الاقتصادية لدفع الاستثمار وتسريع نسق النمو و إحداث مواطن شغل.
- التحكم في التوازنات المالية الكبرى لتتلاءم أكثر مع مقتضيات المرحلة من خلال دعم استخلاص الموارد (الجباية و غير الجباية) من جهة ومواصلة ترشيد النفقات العمومية وتحسين نوعية الخدمات من جهة أخرى .

• مواصلة سياسة الدعم (المواد الأساسية والنقل والكهرباء والغاز والمحروقات) وتوجيه هذا الدعم للفئات المستحقة وهو ما يستدعي تشريك كل الأطراف في إطار حوار وطني لترشيده.

3- و يتضمن التقرير ثلاثة أجزاء يخصّص الأول للتوازن العام و الثاني لتحليل الموارد فيما يتعلق الجزء الثالث بتحليل النفقات بعناصرها الثلاث نفقات التصرف و نفقات التنمية و خدمة الدين العمومي.

الجزء الأول :
توازن ميزانية الدولة

التوازن المحتمل

لسنة 2012

1- تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى سبتمبر 2012

4- انطلق تنفيذ قانون المالية الأصلي لسنة 2012 عند بداية السنة ، وذلك في انتظار إعداد قانون المالية التكميلي الذي تمّت المصادقة عليه خلال شهر ماي 2012 .

5- و إلى غاية التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية ، سجلت المالية العمومية نتائج مرضية إجمالاً بالرجوع إلى النتائج المسجلة خلال نفس الفترة من السنة الماضية من جهة ، و كذلك بالمقارنة مع الأهداف المنتظرة والمرسومة في قانون المالية التكميلي من جهة أخرى حيث بلغت نسبة الإنجاز 66 % على مستوى استخلاص الموارد و 57 % على مستوى النفقات المدفوعة مقابل نسبة نظرية بـ 75 %.

على مستوى الموارد

6- بلغت الموارد المستخلصة إلى موفى سبتمبر 2012 ما قدره 16649 م د مقابل 15613 م د خلال نفس الفترة من سنة 2011 مسجلة بذلك نمواً بـ 6.6 % ناتج بالأساس عن نمو المداخيل الجبائية لحد 9.9 % و تراجع المداخيل غير الجبائية بـ 11.3 % و تطور موارد الاقتراض بـ 10.2 %.

7- و بالرجوع إلى تقديرات قانون المالية التكميلي (25401 م د) ، تمثل الإستخلاصات المسجلة إلى موفى سبتمبر 2012 نسبة إجمالية تبلغ 66 % مقابل نسبة نظرية بـ 75 % .

8- و تهم نسبة الإنجاز الإجمالية (66 %) المداخيل الجبائية لحد 76 % و المداخيل غير الجبائية لحد 43 % و موارد الإقتراض لحد 58 %.

9- و يحصل الجدول الموالي النتائج المسجلة إلى موفى سبتمبر 2012

بحساب م د

2012			2011		
نسبة الإنجاز %	سبتمبر	ق.م.ت	سبتمبر	انجازات	
67.7 %	13291	19644	12566	16620	الموارد الذاتية
5.8 %		18.2 %	11.7 %	12.1 %	- المداخل الجبائية
76.3 %	11111	14566	10108	13668	- المداخل غير الجبائية
42.9 %	2180	5078	2458	2952	الاقتراض
58.3 %	3359	5757	3047	3731	- الاقتراض الداخلي
86.5 %	1226	1417	877	1335	- الاقتراض الخارجي
49.1 %	2133	4340	2170	2396	مجموع الموارد
65.5 %	16649	25401	15613	20351	

المدخل الجبائية :

10- بلغت المدخل الجبائية في موفى سبتمبر 2012 ما قدره 11111 م.د مسجلة بذلك زيادة بـ 9.9 % تفسر أساسا بالعوامل التالية :

- تطور الواردات بالنظام العام و دون الطاقة بنسبة 20.6 % و هو نسق أرفع من التقديرات ترتب عنه تطور المقاييس المستخلصة لدى مصالح الديوانة بـ 24.8 % مقابل 3.6 % مقدره بقانون المالية التكميلي.
- الزيادة في الأجور و الانتدابات المسجلة خلال 2011 و تسوية وضعية الأعوان الغير قارين (الحضائر، المناولة).
- ارتفاع سعر النفط و سعر صرف الدولار و تراجع ظاهرة الإعتصامات في بعض الحقول النفطية و الغازية أدت إلى ارتفاع الجباية البترولية.
- تراجع النشاط الاقتصادي المسجل خلال سنة 2011 (-2.0 %) أدى إلى انخفاض مردود الضريبة على الشركات غير البترولية حيث تراجعت الإستخلاصات في موفى سبتمبر 2012 بنسبة 23.6 %.

- العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي خلال الأشهر الأولى من السنة بالعلاقة مع تحسن الوضع الأمني و الاجتماعي أفرز تطورا ايجابيا بلغت نسبته 8.8 % على مستوى استخلاصات الأداءات غير المباشرة بالنظام الداخلي بمختلف مكوناتها (أداء على القيمة المضافة و معلوم على الاستهلاك و أداءات أخرى).

المدخيل غير الجبائية :

11- أما الموارد غير الجبائية المستخلصة إلى موفى سبتمبر 2012، فقد بلغت 2180 م.د أي ما يمثل 43% من التقديرات المعتمدة بقانون المالية التكميلي (5078 م د) مقابل نسبة نظرية بـ 75%.

12- و يعود المستوى المتدني لنسبة الإنجاز بالخصوص إلى العوامل التالية :

- تأخر استخلاص المدخيل الإستثنائية المدرجة بقانون المالية التكميلي التي تمثل حوالي 44 % من المبلغ الجملي المقدر (موارد المصادرة: 1200 م د و المساهمة التطوعية : 450 م د و الهبات الخارجية : 600 م د).
- و دون اعتبار هذه الموارد، ترتفع نسبة الإنجاز من 43 % إلى 77 %.
- انخفاض الإستخلاصات بعنوان مردود أتاوة عبور الغاز (134 م.د في سبتمبر 2012 مقابل 181 م د في سبتمبر 2011) بالعلاقة مع انخفاض كمية الغاز الجزائري العابرة للتراب التونسي من جهة و انخفاض الإنتاج الوطني من الغاز الطبيعي من جهة أخرى.

و تجدر الإشارة إلى أن الاستخلاصات بعنوان الموارد الاستثنائية انحصرت في حدود 159 م د متأتية من هبة الخزينة الأمريكية (100 مليون دولار) التي تم استكمال سحبها في 15 أوت 2012 .

موارد الإقتراض :

13- بلغت السحوبات الخارجية و الإصدارات الداخلية إلى موفى سبتمبر 2012 ما قدره 3359 م د مقابل 5757 م د مقدرة أي ما يعادل نسبة انجاز في حدود 58 % و تعتبر هذه النسبة متطابقة مع البرمجة الشهرية لتغطية حاجيات الإنفاق التي ترتفع خاصة خلال الثلاثي الرابع من السنة بالعلاقة مع تقدم انجاز المشاريع التنموية.

بحساب م د			
نسبة الإنجاز(%)	سبتمبر 2012	ق.م.ت 2012	
86.5%	1226	1417	الإقتراض الداخلي
49.1%	2133	4340	الإقتراض الخارجي
11.6%	196	1695	• الدعم المباشر
-	-	750	- البنك الدولي
-	-	750	- البنك الإفريقي
100.0%	196	195	- الوكالة الفرنسية للتنمية
85.6%	1541	1800	• السوق المالية
100.0%	761	750	- قطر
100.0%	780	525	- ضمان الولايات المتحدة
-	-	525	- ضمان البنك الدولي
43.9%	316	720	• الدفعوات المباشرة مشاريع الدولة
64%	80	125	• القروض الخارجية المحالة
58.3%	3359	5757	مجموع موارد الاقتراض

على مستوى الإنفاق :

14- أفضى تنفيذ نفقات الميزانية إلى موفى سبتمبر 2012 إجمالاً إلى نسبة انجاز تتراوح بين 64 % على مستوى الفتح و 57 % على مستوى الدفع. و تختلف هذه النسب حسب نوعية النفقة و حسب الوزارات و حسب مراحل النفقة انطلاقاً من التعهد (engagement) مروراً بفتح الإعتمادات (ouverture)

و الإذن بالصرف (ordonnancement) إلى مرحلة الدفع و تأدية النفقة
(paiement) .

إلى موفى سبتمبر 2012

بحساب م د

الدفع		الإذن بالصرف		الفتح		الإعتمادات المرسمة	
% 71.3	10065.1	% 72	10141.2	% 80.4	11337	14109	نفقات التصرف
% 32.5	1846.6	% 34.6	1965.1	% 40.5	2297.9	5674	نفقات التتمية
-	606-	-	606-	-	606-	125	القروض المحالة وتدخلات الخزينة
% 56.8	11305.7	% 57.8	11500.3	% 65.4	13028.9	19908	الجملة الفرعية
% 79.5	3250.2	% 57.8	3250.2	% 79.5	3250.2	4089	خدمة الدين
-	-	-	-	-	-	1404	الإعتمادات غير الموزعة
% 57.3	14555.9	% 58	14750.5	% 64.1	16279.1	25401	الجملة

نفقات التصرف :

15- تتراوح نسبة استهلاك الإعتمادات الموزعة بعنوان التصرف إلى موفى سبتمبر 2012 بين 80 % فتحا و 71 % دفعا مقابل 67 % دفعا في سبتمبر 2011 ونسبة نظرية بـ 75 % . و تختلف هذه النسب حسب نوعية النفقة وحسب الوزارات.

إلى موفى سبتمبر 2012

بحساب م د

الدفع		الإذن بالصرف		فتح		الإعتمادات المرسمة	
% 72.6	6276	% 73	6304.4	% 80.6	6970.7	8647	الاجور
% 50.1	468	% 55	508.4	% 68.1	627.7	922	وسائل المصالح
% 78	962	% 78.1	967.3	% 79.6	986	1239	التدخلات دون الدعم (yc FST & FC)
% 73.5	2359	% 73.6	2361.1	% 85.8	2752.7	3208	الدعم
% 71.3	10065	% 71.9	10141.2	% 80.4	11337.1	14109	الجملة الفرعية
						678	الإعتمادات غير الموزعة

. نفقات الأجور : تبلغ نسبة التنفيذ 73 % إلى موفى سبتمبر 2012 على

مستوى الإذن بالصرف وهو نسق يعتبر عاديا.

. نفقات وسائل المصالح: تبلغ نسبة الاستهلاك 55 % على مستوى الإذن

بالصرف. مع الإشارة أن المؤسسات والمصالح بالخارج انتفعت

بـ 80 % من المنحة في بداية السنة.

. نفقات التدخل دون الدعم : تبلغ نسبة التنفيذ 78 % على مستوى الإذن

بالصرف.

. نفقات الدعم⁽¹⁾: بلغت نسبة الاستهلاك إلى موفى سبتمبر 2012 ما قدره

74 % على مستوى الدفع.

نفقات التنمية :

16- تتراوح نسبة استهلاك إعمادات التنمية الموزعة إلى موفى سبتمبر 2012 بين

33 % دفعا و 41 % فتحا مقابل نسبة نظرية بـ 75 % . و تختلف هذه النسب

حسب نوعية النفقة و حسب الوزارات.

بحساب م د

الدفع		الإذن بالصرف		فتح		الإعمادات المرسمة	
35.3 %	717.9	38.8 %	789.8	50.4 %	1024.6	2034	الإستثمارات المباشرة
22.2 %	429	24.6 %	475.6	29.7 %	573.6	1932	التمويل العمومي
41 %	699.7	41 %	699.7	41 %	699.7	1708	النفقات الأخرى
32.5 %	1846.6	34.6 %	1965.1	40.5 %	2297.9	5674	الجملة الفرعية
						726	الإعمادات غير الموزعة

(1) منها مبلغ 1650 م د بعنوان دعم المحروقات لا تزال ضمن تسيقات خزينة تم إسنادها لفائدة الشركة التونسية للكهرباء و الغاز (550 م د) و الشركة التونسية لصناعات التكرير (400 م د) و المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (700 م د) . وقد تمت مراسلة سلطة الإشراف لإجراء النفقة و تسوية الوضعية.

17- بلغت نسبة فتح الاعتمادات بعنوان الاستثمارات المباشرة 50.4 % في موفى سبتمبر 2012 مقابل 57% في موفى سبتمبر 2011. و يهم المستوى المتدني لنسبة استهلاك الاستثمارات المباشرة خاصة المشاريع الراجعة بالنظر للقطاعات التالية:

بحساب م د

2012			2011			
ق م ت	انجازات	نسبة الانجاز	ق م ت	انجازات	نسبة الانجاز	
608	272	%45	444	242	%54	(1) التجهيز
388	222	%57	298	189	%62	(2) الفلاحة
193	81	%42	164	60	%37	(4) التعليم العالي
111	20	%18	48	15	%31	(5) الشباب و الرياضة
125	59	%47	115	65	%56	(6) الدفاع
61	23	%38	41	23	%54	(7) الداخلية

II - النتائج المنتظرة لسنة 2012

18- على ضوء النتائج المسجلة خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2012 و معدل النمو المنتظر للسنة الجارية (3.5 % بالأسعار القارة و 9.1% بالأسعار الجارية) و تطور المبادلات التجارية خلال بقية السنة من ناحية و أخذا في الإعتبار انعكاس الضغوطات و المستجدات من ناحية أخرى ، فإنه ينتظر تسجيل النتائج التالية :

أولا - على مستوى الموارد :

. زيادة صافية بـ 96 م د في الموارد الذاتية بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التكميلي ناتجة عن :

- زيادة صافية بـ 604 م.د في المداخل الجبائية تهم أساسا ارتفاع الضريبة على الدخل (160 م د) بالعلاقة مع الترفيع في الأجور والانتدابات، ارتفاع الإستخلاصات الديوانية (441 م د) بالعلاقة مع نسق الواردات وارتفاع مردود الأداء على القيمة المضافة بالعلاقة مع عودة النسق الاقتصادي وتحسنه تدريجيا. و تفضي هذه النتائج إلى استقرار نسبة الضغط الجبائي في حدود 21%.

الفارق	التحيين	نسبة الإنجاز %	سبتمبر 2012	ق م ت 2012	
7-	6295	%70.6	4451	6302	الإدعاءات المباشرة
110+	2730	%75.4	1976	2620	• الضريبة على الأجور
7+	1260	%68.6	860	1253	• الضريبة على الشركات البترولية
174-	1695	%64.5	1206	1869	• الضريبة على الشركات غير البترولية
50+	610	%72.9	409	560	• أدعاءات مباشرة أخرى
611+	8875	%80.6	6660	8264	الإدعاءات غير المباشرة
441+	3942	%87.1	3050	3501	• أدعاءات مرتبطة بالتوريد
170+	4933	%75.8	3610	4763	• أدعاءات مرتبطة بالنشاط الداخلي
604+	15170	%76.3	11111	14566	المجموع
	%11.3		%9.9	%6.9	

- نقص صافي بـ 508 م.د في المداخل غير الجبائية لتبلغ 4570 م.د مقابل 5078 مقدر (ق.م.ت) يفسر أساسا بـ :
- عدم تحقيق التقديرات المدرجة بعنوان المساهمة التطوعية الاستثنائية (-400 م د) ،
 - انخفاض في مداخل عبور الغاز الجزائري (-224 م د) وذلك بالعلاقة مع الكمية العابرة للتراب التونسي اتجاه إيطاليا،
 - تراجع عائدات المساهمات (- 62 م د) نتيجة الأوضاع الاقتصادية والمناخ الاجتماعي الذي تمر به المنشآت و المؤسسات العمومية.
 - و في المقابل، ينتظر تسجيل مداخل إضافية بعنوان التخصيص في حدود 205 م د متأتية من لزمة الهاتف القار لتونيزيانا (+105 م د) والتفويت في البنك التونسي القطري (+100 م د).

بموجب م د	التحيين	نسبة الإنجاز	سبتمبر 2012	ق م ت 2012	
480-	1730	7.1%	159	2250	الموارد الإستثنائية دون التخصيص
	1200	-	-	1200	- موارد المصادرة
400-	50	-	-	450	- المساهمة الإستثنائية
80-	520	26.5%	159	600	- الهبات الخارجية
28-	2800	71.5%	2021	2828	الموارد غير الجبائية العادية
62-	875	79.2%	742	937	- المساهمات
224-	220	30.2%	134	444	- النفط و الغاز
205+	1205	71.3%	713	1000	- التخصيص
53+	500	96.6%	432	447	- موارد أخرى
508-	4570	42.9%	2180	5078	المجموع

غير أن تحقيق هذا المستوى (4570 م د) يبقى رهين تعبئة مداخيل المصادرة (1200 م د) والهبات المتأتية من الاتحاد الأوروبي (140 م أورو) و تركيا (50 م دولار).

. **تعبئة موارد اقتراض إضافية** في حدود 54 م د لتمويل عجز الميزانية المتوقع مع تعويض النقص في القروض الخارجية بقروض داخلية.

ثانيا - على مستوى النفقات :

. **حاجيات إضافية** بـ 1594 م د ناتجة عن المستجدات التي طرأت على الظرف الإقتصادي و برزت بعد إعداد قانون المالية التكميلي و مثلت ضغوطات على التوازنات العامة، والتي تمثلت بالخصوص في :

أ- **حاجيات إضافية بعنوان الدعم :** + 1018 م د.

يتوقع أن تبلغ حاجيات الدعم المباشر خلال سنة 2012 ما قدره 4226 م د أي بزيادة 1018 م د بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التكميلي، تهم منظومة المحروقات و الكهرباء.

بحساب م د

الفارق	التحيين	الإعتمادات المرسمة	
18	1260	1242	المواد الأساسية
1000	2688	1688	المحروقات
-	278	278	النقل
1018	4226	3208	المجموع

و يعود ارتفاع دعم المحروقات أساسا إلى العوامل التالية :

- تأخير تجسيم الترفيع في الأسعار الداخلية: 240 م د
- ارتفاع معدل سعر صرف الدولار مقابل الدينار 1.580 عوضا عن 1.500 مقدر: 385 م د
- النقص في الإنتاج بالمقارنة مع التقديرات : 235 م د.
- علما و أن الاعتمادات المخصصة لدعم المواد الأساسية تم تحيينها في حدود 1260 م د.

ب- الزيادة في الأجور : + 200 م.د

إقرار الزيادة في الأجور بـ 35 د شهريا لكافة أعوان الوظيفة العمومية بكلفة إضافية بـ 200 م د خلال 2012 بعنوان القسط الأول و سيتم صرف القسط الثاني بداية من جانفي 2013.

ت- متخلدات بذمة الإدارة : + 120 م.د

إدراج اعتماد لحد 120 م د لتسوية الديون المتخلدة بصفة جزئية بعنوان المحروقات و الكهرباء والماء خلال 2012 و جدولة الديون المتبقية بداية من سنة 2013 تفاديا لتدهور الوضعية المالية للمؤسسات المعنية و تأمين مواصلة إسداء خدماتها. علما و أن متخلدات الإدارة تقدر بحوالي 360 م د تهم بالأساس: الأدوية (162 م د)، الهاتف (135 م د)، المحروقات (19 م د)، الكهرباء (25 م د) والماء (18 م د).

ث- حاجيات إضافية أخرى : + 150 م.د

يتوقع أن تبلغ الحاجيات الإضافية الأخرى حوالي 150 م د تهم العناصر التالية :

- الترفيع في رأس مال المؤسسات البنكية بقيمة 50 م د
- صرف 50 م د محتملة بعنوان قروض و تسبقات الخزينة تم إسنادها بصفة استثنائية خلال السنة الجارية لعدد من المؤسسات و المجالس الجهوية لمجابهة الصعوبات المالية التي تتعرض لها لتمكينها من متابعة نشاطها الإقتصادي.
- زيادة بـ 50 م د في خدمة الدين العمومي تهم أصل الدين الخارجي.

اقتصاد في النفقات : 1444 م د

على ضوء تقدم انجاز المشاريع التنموية خلال الأشهر الأولى، يتوقع تسجيل اقتصاد في نفقات التنمية الموزعة بحوالي 286 م د علاوة على الفواضل المتوفرة بعنوان هامش المرونة المتمثل في الإعتمادات الطارئة و غير الموزعة ما قدره 1158 م د

بحساب م د

المجموع	نفقات التنمية	نفقات التصرف	
1404	726	678	المبلغ ق م ت
246	126	120	الإستعمالات المتوقعة
1158	600	558	الفواضل

و سيتمكن هذا الإقتصاد في حجم النفقات المقدره من تقليص الحاجيات الإضافية لتتصرف في حدود 150 م د مما يساهم في تخفيف الضغط على التوازنات. غير أن استعمال فواضل نفقات التنمية غير الموزعة تستدعي الترخيص من السلطة التشريعية.

ثالثا - على مستوى التوازن :

وبناء على ما سبق ذكره، يمكن حوصلة التطورات كما يلي :

بحساب م د

التمويل المتوفر	الضغوطات	
96	-	الموارد الذاتية
1444	1544	النفقات دون الدين
	1018	الدعم
	200	الأجور
	120	متخلدات الإدارة
	206	تدخلات أخرى
	50	خدمة الدين
1540	1594	المجموع:

54

الحاجيات الصافية :

و على هذا الأساس، ينتظر أن يفضي تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2012 إلى النتائج التالية :

- حصر عجز ميزانية الدولة في حدود النسبة المعتمدة في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2012 أي 6.6 % من الناتج مقابل 3.5 % مسجّل خلال سنة 2011.
- ارتفاع نسبة حجم الدين العمومي إلى حدود 46 % من الناتج المحلي الإجمالي في موفى 2012 مقابل 44 % في موفى 2011 .

19- و يتضمن الجدول الموالي بيان النتائج المنتظرة لسنة 2012 بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التكميلي.

بحساب م د		سبتمبر 2012	ق م ت 2012	2011	
الفارق	التحيين				
96+	19740	13291	19644	16620	الموارد الذاتية
604+	15170	11111	14566	13668	- مداخيل جبائية
508-	4570	2180	5078	2952	- مداخيل غير جبائية
54+	5811	1266	5757	4095	الاقتراض + الخزينة
150+	25551	14556	25401	20718	مجموع الموارد = مجموع النفقات
936+	15723	10065	14787	12471	نفقات التصرف
200+	8847	6276	8647	7679	- التأخير
1018+	4226	2359	3208	2869	- الدعم
120+	1042	468	922	861	- الوسائل
156+	1488	962	1332	1062	- التدخلات دون الدعم
558-	120	-	678	-	- النفقات الطارئة
886-	5514	1847	6400	4727	نفقات التنمية
286-	5388	1847	5674	4729	- الإعتمادات الموزعة
600-	126	-	726	-	- النفقات الطارئة
50+	175	606-	125	89-	قروض و تسبقات الخزينة
50+	4139	3250	4089	3608	خدمة الدين
-	1300	1013	1300	1190	- الفائدة
50+	2839	2237	2789	2418	- الأصل
129-	4697-	100+	4568-	2271-	العجز دون التخصيص و الهبات
	% 6.6-		% 6.6-	% 3.5-	(من الناتج %)
975	32911	30561	31936	28779	حجم الدين العمومي
	% 46.1		% 46.0	% 44.0	

**توازن ميزانية الدولة
لسنة 2013**

توازن ميزانية الدولة لسنة 2013

20- يقدر حجم ميزانية الدولة لسنة 2013 قبضا وصرفا بـ 26 792 م د باعتبار القروض الخارجية المحالة أي بزيادة 4.9 % أو 1241 م د بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2012.

21- وتعتمد هذه التقديرات بالخصوص الفرضيات التالية :

بخصوص النشاط الاقتصادي:

- النتائج المتوقعة لسنة 2012 وتطور مختلف المؤشرات الاقتصادية طبقا لمنوال التنمية لسنة 2013 خصوصا فيما يتعلق بالنمو (4.5 % بالأسعار القارة و 9.8 % بالأسعار الجارية).
- اعتماد معدل سعر النفط لكامل السنة بـ 110 دولار للبرميل، و مستوى سعر صرف الدولار بـ 1.580 دينار.

بخصوص الموارد :

- إجراءات جبائية جديدة لتعبئة 350 م د بهدف تحقيق المزيد من العدالة الجبائية و تمويل نفقات الدعم.
- تعبئة قسط ثان بـ 900 م د بعنوان مداخيل المصادرة .
- إصدار صكوك إسلامية بقيمة 1000 م د.
- تعبئة موارد خارجية بحوالي 4017 م د لدعم و مواصلة مختلف الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية واللجوء إلى الاقتراض الداخلي في حدود 1800 م د.

بخصوص النفقات:

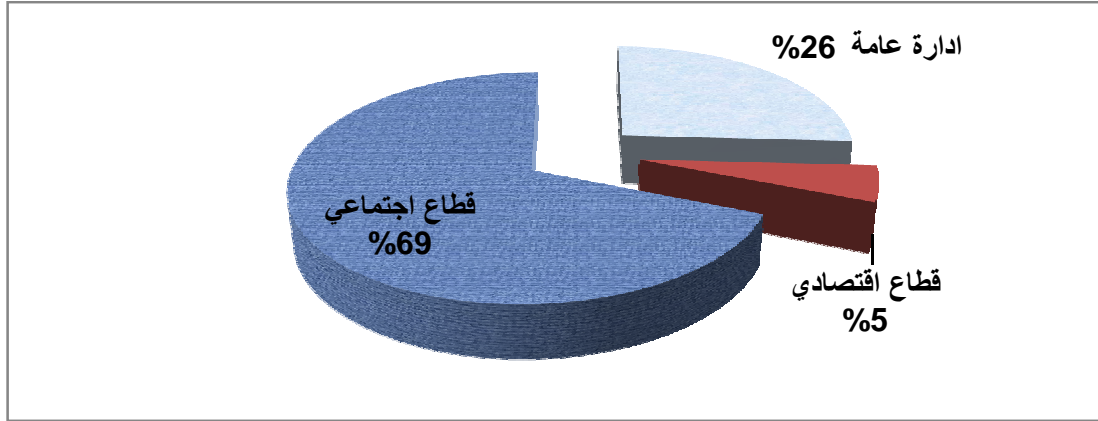
- رصد اعتمادات بعنوان الأجور في حدود **9780 م د** مقابل **8847 م د** محتملة في 2012 أي بزيادة قدرها **933 م د** أو **10.5 %** ضبطت على أساس :
§ حصر الانتدابات الصافية في حدود **13316 عونا** بالوظيفة العمومية وتعويض الإحالات على التقاعد (**9951 عون**) أي إحداث مواطن شغل جديدة في حدود **23267 عونا**.
§ صرف القسط الثاني من برنامج الزيادة في الأجور (**35 دينار**) ابتداء من جانفي 2013.
- رصد اعتمادات بعنوان نفقات وسائل المصالح في حدود **997 م د**.
- تخصيص مبلغ **4200 م د** للدعم المباشر يهم :
§ المواد الأساسية : **1350 م د** على أساس تعديل الأسعار الداخلية في أواخر 2012 مما يمكن من تقليص الدعم لسنة كاملة بـ **100 م د**.
§ المحروقات و الكهرباء : **2520 م د** على أساس الفرضيات المذكورة أعلاه (معدل سعر البرميل **110 دولار** و سعر صرف الدولار **1.580 دينار**).
§ النقل : تخصيص مبلغ **330 م د** بعنوان دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية.
- وتجدر الإشارة إلى أن مبلغ **4200 م د** المخصّص للدعم يعتبر سقفا تستدعي إمكانية تجاوزه اتخاذ جملة من الإجراءات للتحكم في الدعم بما في ذلك تعديل الأسعار وترشيد الاستهلاك ومشاكل التوزيع.
- رصد حوالي **4220 م د** لتسديد خدمة الدين العمومي أصلا وفائدة .

22- و يتميز مشروع ميزانية الدولة لسنة 2013 بالخصائص التالية :

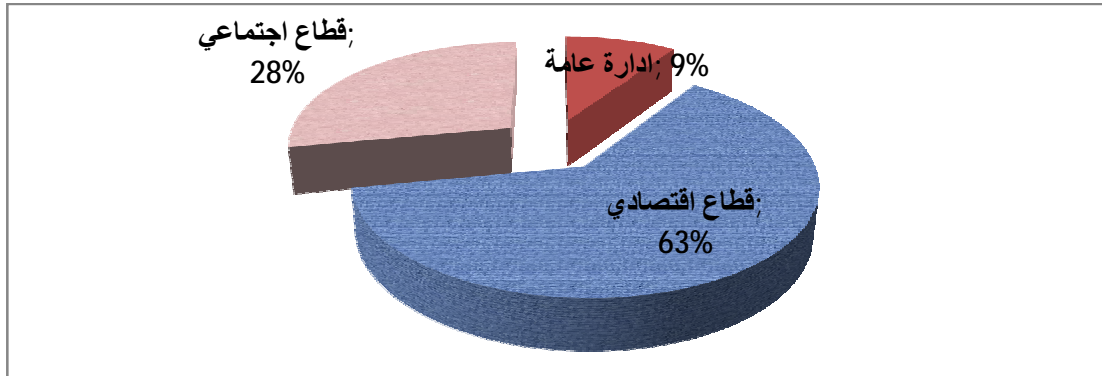
- أهمية مناب الموارد الذاتية التي تمثل 75 % من جملة الموارد.
- أهمية مناب الأجور التي تمثل حوالي 77% من نفقات التصرف دون الدعم.
- بقاء الدعم المباشر (المواد الأساسية و المحروقات و النقل) في مستوى مرتفع ليبلغ 4200 م د و يمثل حوالي 5.4 % من الناتج المحلي مقابل 5.9 % في 2012.
- رصد 5500 م د لنفقات التنمية في 2013 مقابل 5514 م د محينة لسنة 2012 .
- تسديد 4220 م د بعنوان خدمة الدين العمومي أصلا وفائدة و إيفاء الدولة بالتزاماتها الداخلية و الخارجية خاصة و أن سنة 2013 ستشهد تسديد 330 م.أورو بعنوان قرض السوق المالية العالمية المبرم في 20 فيفري 2003 و تسديد رفاع خزينة قابلة للتظهير في حدود 810 م د.
- حصر عجز ميزانية الدولة دون اعتبار التخصيص والهبات في حدود 5.9% من الناتج ليبلغ حجم الدين العمومي حوالي 46.8 % من الناتج في موفى 2013 مقابل 46.1% منتظرة في موفى 2012 و 44.0% مسجلة في 2011.
- إدراج آلية التمويل الإسلامي "الصكوك" لأول مرة في تونس لتعبئة تمويلات في حدود 1000 م د.
- الموازنة بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي لميزانية الدولة حيث يستأثر القطاع الاجتماعي بالمناب الأوفر حوالي 69 % من الاعتمادات الموزعة

لنفقات التصرف ويستأثر القطاع الاقتصادي بـ 63 % من جملة نفقات التنمية الموزعة.

هيكل نفقات التصرف حسب القطاعات:



هيكل نفقات التنمية حسب القطاعات:



- إعداد الميزانية في إطار نظرة استشرافية على المدى المتوسط تركز بالأساس على التقليل التدريجي في نسبة عجز الميزانية و انخفاض مستوى المديونية.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
% 7.0	% 6.5	% 6.3	% 5.1	% 4.5	% 3.5	النمو
% 2.5	% 3.1	% 4.1	% 5.3	% 5.9	% 6.6	عجز الميزانية
% 42.6	% 45.0	% 47.1	% 48.0	% 46.8	% 46.1	نسبة المديونية

23- و يستدعي تحقيق هذه التقديرات بالاساس تعاضد مجهود كل الأطراف السياسية والاجتماعية على المستوى الوطني لاستكمال الإصلاحات الاقتصادية التي شرع في تنفيذها وكذلك الانطلاق في اصلاحات اخرى تتعلق بالاساس بمنظومة الدعم و توجيهه للمستحقين الحقيقيين وإصلاح المنظومة الجبائية والمالية ودفع نسق التنمية وتوفير الظروف الملائمة لذلك و الإسراع في إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ومتابعة الظروف الإقتصادي على المستوى الخارجي خاصة في منطقة الأورو.

24- و باعتبار أهمية تأثير تغير سعر البرميل في السوق العالمية و سعر صرف الدولار على التوازنات المالية، فقد تم تقييم انعكاساتها على توازن ميزانية الدولة لسنة 2013 على مستوى عجز الميزانية و نسبة المديونية مع اعتماد فرضية عدم تغير العوامل الأخرى مثل الإنتاج.

25- وعلى ضوء المعطيات الكمية المعتمدة، يفضي تقدير الانعكاسات المتعلقة بمنظومة المحروقات و الكهرباء إلى المؤشرات التالية :

• إن كل زيادة (أو انخفاض) في سعر البرميل بدولار واحد يترتب عنها **كلفة إضافية صافية (أو اقتصاد) بحوالي 32 م د**

- أعباء إضافية بـ 52 م د

- مداخيل إضافية بـ 20 م د

• إن كل زيادة (أو انخفاض) في معدل سعر صرف الدولار بـ 10 مليمات

يترتب عنها **كلفة إضافية بـ 27 م د**

- أعباء إضافية بـ 42 م د

- مداخيل إضافية بـ 15 م د

26- ويحوصل الجدول الموالي التوازن المقترح لميزانية الدولة لسنة 2013 وتطورها مقارنة بنتائج سنة 2012 :

2013	2012		2011	
	تحيين	ق م ت		
19975	19740	19644	16620	الموارد الذاتية
16650	15170	14566	13668	المداخل الجبائية
3325	4570	5078	2952	المداخل غير الجبائية
6817	5811	5757	4095	الإقتراض + الخزينة
26792	25551	25401	20718	مجموع الموارد = مجموع النفقات
16972	15723	14787	12471	نفقات التصرف
9781	8847	8647	7679	التأجير
4200	4226	3208	2869	الدعم
997	1042	922	861	الوسائل
1500	1488	1332	1062	التدخلات دون الدعم
494	120	678	-	النفقات الطارئة
5500	5514	6400	4727	نفقات التنمية
5168	5388	5674	4729	الإعتمادات الموزعة
332	126	726	-	النفقات الطارئة
100	175	125	-89	قروض و تسبقات الخزينة
4220	4139	4089	3608	خدمة الدين
1360	1300	1300	1190	الفائدة
2860	2839	2789	2418	الأصل
4657-	4697-	4568-	2271-	العجز دون التخصيص و الهبات
% 5.9-	% 6.6-	% 6.6-	% 3.5-	(من الناتج%)
36658	32911	31936	28779	حجم الدين العمومي
% 46.8	% 46.1	%46.0	% 44.0	

27- و بالرجوع إلى أحكام مشروع قانون المالية أي دون اعتبار القروض الخارجية المحالة على مستوى الموارد و النفقات، فان تبويب مشروع ميزانية

الدولة لسنة 2013 حسب العناوين الثلاث (العنوان الأول و العنوان الثاني و الحسابات الخاصة في الخزينة) يكون كما يلي :

بحساب م د

المجموع	العنوان الأول	العنوان الثاني	الحسابات الخاصة	
19 975.0	17990.2	825.0	1159.8	الموارد الذاتية
16 650.0	15 570.2	-	1079.8	المداخل الجبائية
3 325.0	2 420.0	825.0	80.0	المداخل غير الجبائية
6 717.0	-	6 717.0	-	موارد الاقتراض
26 692.0	17990.2	7542.0	1159.8	جملة الموارد
16 972.0	16 784.7	-	187.3	نفقات التصرف
9780.6	9780.6	-	-	الأجور
996.6	996.6	-	-	وسائل المصالح
4200.0	4200.0	-	-	نفقات الدعم
1500.3	1313.0	-	187.3	تدخلات دون الدعم
(494.5)	(494.5)	-	-	النفقات الطارئة و غير موزعة
5 500.0	-	4527.5	972.5	نفقات التنمية
(332.2)	-	(332.2)	-	منها النفقات الطارئة و غير موزعة
4220.0	1360.0	2 860.0	-	خدمة الدين العمومي
26 692.0	18144.7	7387.5	1159.8	جملة النفقات

التصرف في الميزانية حسب الأهداف:

28- و بخصوص التصرف في الميزانية حسب الأهداف تجدر الإشارة إلى أن هذه المنظومة تتدرج في إطار وضع نظام جديد للتصرف في ميزانية الدولة يبنى على مبدأ الحوكمة الرشيدة ويهدف إلى تحسين نجاعة وفاعلية البرامج العمومية ويضمن شفافية التصرف العمومي. وتتبنى المنظومة على آليات حديثة تساهم في توظيف الإعتمادات بأكثر وضوح حسب مهمات وبرامج تترجم السياسات العمومية من خلال تحديد أهداف خاصة بها في إطار يتجاوز السنوية الحالية. ويتم بالنسبة لهذه البرامج تقييم النتائج حسب مؤشرات موضوعية لقيس الأداء.

29- وبالتوازي، تواصل تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بإرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف حيث أعدت فرق العمل المعنية منشور القدرة على الأداء للسياسات العمومية الذي تم إصداره بالتوازي مع منشور إعداد ميزانية الدولة لسنة 2013 والمصادقة على البروتوكول التجريبي الذي يعد للانطلاق في تنفيذ الميزانية حسب منظور برامجي.

30- ويقتضي المرور من "التصرف المبني على الوسائل" إلى "تصرف مبني على النتائج (على القدرة على الأداء)" هيكلية ميزانية كل وزارة وفق برامج تترجم السياسات العمومية والمهام الموكولة إليها ويتم بالنسبة لكل برنامج تعيين مسؤول برنامج من طرف وزير الإشراف.

31- ويمثل البرنامج مجموعة متناسقة من العمليات الراجعة بالنظر إلى نفس الوزارة والتي تساهم في تجسيم خطة ذات مصلحة وطنية. ويشمل البرنامج

الإعتمادات المخصصة لعملية أو لمجموعة متناسقة من العمليات الموكولة إلى كل رئيس إدارة قصد تحقيق أهداف محددة ونتائج يمكن تقييمها. وفي هذه المرحلة من مشروع تطوير و إرساء منظومة التصرف المبني على الأداء سيتم إعتبار البرنامج كوحدة إختصاص رصد الإعتمادات وبالتالي مجال التصرف في النفقات.

32- يتم ضبط عدد محدود من الأهداف لكل برنامج (من 3 إلى 4 أهداف على أقصى تقدير) وتحديد مؤشرات قيس أداء قابلة للإحتساب (كمية أو نوعية) خاصة بكل هدف (2 أو 3 مؤشرات على أقصى تقدير). ويمكن هذا التمشي من توفير آليات لقيادة ومتابعة تنفيذ البرامج العمومية.

33- هذا وتقرر بالنسبة لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2013 تقديم وعرض لبعض مشاريع ميزانيات الدفعة الأولى من الوزارات النموذجية على المجلس التأسيسي وفق منهجية التصرف حسب الأهداف أي وفق البرامج بما يتوافق مع مقتضيات منشور رئيس الحكومة عدد 42 حول "إعداد إطار القدرة على الأداء للسياسات العمومية (ميزانية سنة 2013) وذلك على أساس ضرورة المرور إلى التنفيذ وفق منظور برامجي بالنسبة لهذه الوزارات بداية من جانفي 2013 .

34- و تحوصل الجداول المالية ميزانية وزارتي التربية و الصحة العمومية لسنة 2013 موزعة حسب التوزيع الاقتصادي و التوزيع حسب البرامج.

ميزانية وزارة التربية لسنة 2013:

بحساب م د

المجموع	البرنامج 3: القيادة والمساندة	البرنامج 2: الاعدادي والثانوي	البرنامج 1: الابتدائي	
3 287 599	159 327	2 027 826	1 100 446	نفقات التصرف
3 161 911	123 578	1 960 578	1 077 755	التأجير العمومي
86 688	24 449	56 551	5 688	وسائل المصالح
39 000	11 300	10 697	17 003	التدخل العمومي
219 754	23 970	128 240	67 544	نفقات التنمية
219 144	23 360	128 240	67 544	الاستثمارات المباشرة
610	610	0	0	التمويل العمومي
3 507 353	183 297	2 156 066	1 167 990	المجموع

ميزانية وزارة الصحة لسنة 2013:

بحساب م د

المجموع	البرنامج 4: القيادة والمساندة	البرنامج 3: البحث والخدمات الاستشفائية الجامعية	البرنامج 2: الخدمات الصحية الاستشفائية	البرنامج 1: الرعاية الصحية الأساسية	
1 290 412	116 077	497 002	483 604	193 729	نفقات التصرف
1 193 454	100 872	491 799	442 562	158 221	التأجير العمومي
92 418	10 995	5 163	41 042	35 218	وسائل المصالح
4 540	4 210	40		290	التدخل العمومي
160 000	32 430	36 775	63 205	27 590	نفقات التنمية
155 575	32 230	33 450	63 205	26 690	الاستثمارات المباشرة
4 425	200	3 325		900	التمويل العمومي
1 450 412	148 507	533 777	546 809	221 319	المجموع

الجزء الثاني

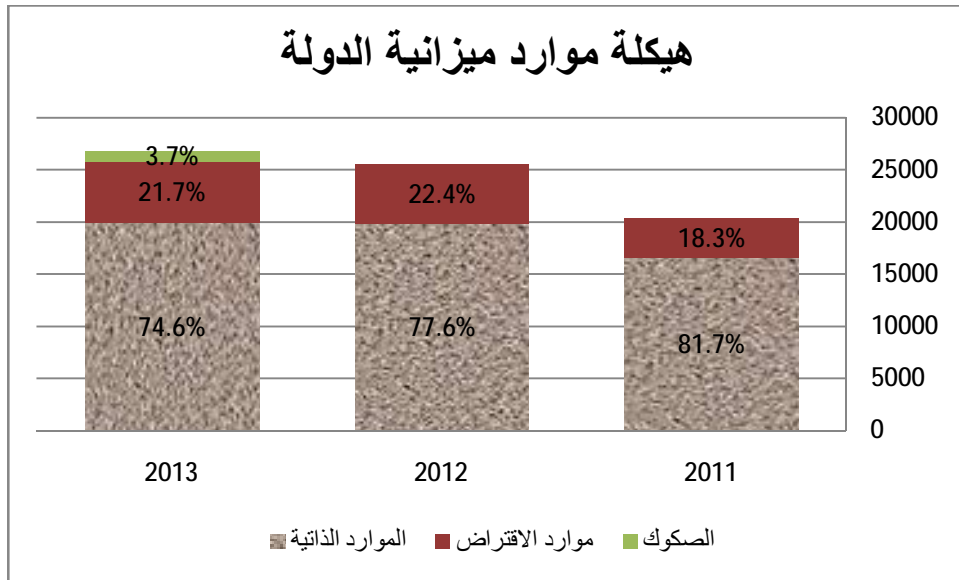
موارد ميزانية الدولة

موارد ميزانية الدولة

1- تقدّر جملة موارد ميزانية الدولة لسنة 2013 باعتبار القروض الخارجية المحالة بـ 26 792 م د أي زيادة بـ 1241 م د أو 4.9 % بالمقارنة مع النتائج المنتظرة لسنة 2012.

2- وتتأتى هذه الموارد لحد 75% من الموارد الذاتية و 25% من موارد الاقتراض و الصكوك.

البيان 1 : تطور هيكله موارد ميزانية الدولة



3- وتعتمد هذه التقديرات بالخصوص على:

- النتائج المحتملة لسنة 2012 وتطور مختلف المؤشرات الاقتصادية لسنتي 2012 و 2013 خصوصا فيما يتعلق بالنمو.
- هيكله وتطور واردات السلع الموجهة للسوق الداخلية بالاعتماد على النتائج المسجلة خلال السنة الجارية.

- اعتماد معدل سعر البرميل بـ 110 دولار لنوعية البرنت و الحجم المنتظر للإنتاج الوطني من المحروقات و هيكلته.
 - حصر مستوى عجز الميزانية في حدود لا تتجاوز نسبة 5.9 % من الناتج لمواصلة التحكم في المديونية و حصرها في مستويات مقبولة.
- 4- و يحوصل الجدول الموالي تقديرات موارد ميزانية الدولة لسنة 2013 و تطورها بالمقارنة مع النتائج المحتملة للسنة الجارية.

الجدول 1 : موارد ميزانية الدولة

بحساب م د

2013	2012		2011	
	تحيين	ق.م ت		
19975	19740	19 644	16 620	موارد ذاتية
1.2%	18.8%	18.2%	12.1%	
16650	15170	14 566	13 668	• مداخيل جبائية
9.8%	11.0%	6.6%	7.6%	
3325	4570	5078	2952	• مداخيل غير جبائية
27.2%-	54.8%	72.0%	39.0%	
6817 ^(*)	5811	5757	4098	موارد الاقتراض + الخزينة
17.3%	41.8%	40.5%	32.8%	
26792	25 551	25 401	20 717	الجملة
4.9%	23.3%	22.6%	15.7%	

(*) يتضمن مبلغ 1000 م د بعنوان الصكوك الإسلامية

المداخل الجبائية

- 5- تقدر المداخل الجبائية لسنة 2013 بـ 16.650 م د أي بزيادة 9.8 % بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2012. وتفضي هذه التقديرات إلى نسبة ضغط جبائي جملي في حدود 21.3 % . و تتراجع هذه النسبة إلى مستوى 19.7 % دون اعتبار الجباية البترولية.
- 6- و يحصل الجدول الموالي تطور المداخل الجبائية ومقارنتها بالنتائج المحتملة للسنة الجارية.

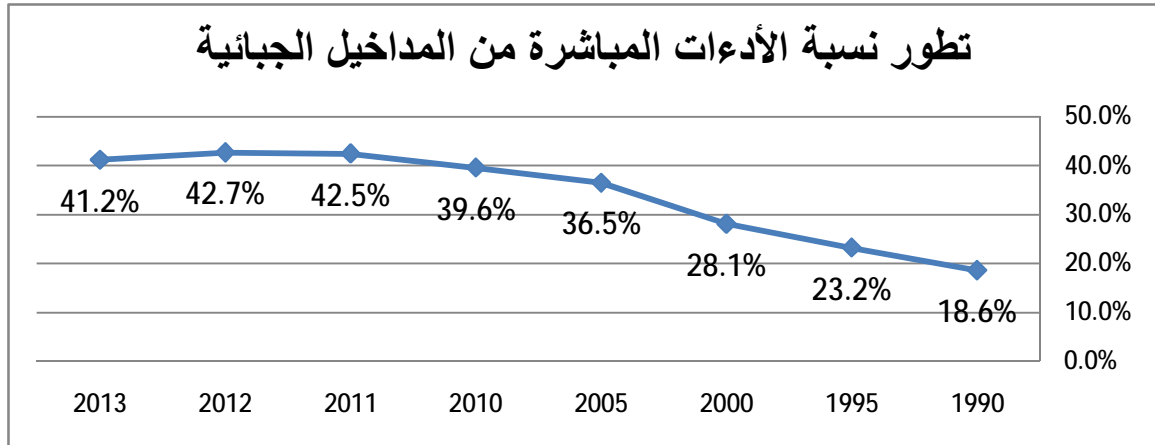
الجدول 2 : الموارد الجبائية

بحساب م د

2013 تقديرات	2012			2011 نتائج	
	تحيين	9 أشهر	ق م ت		
6857 % 8.9	6295 % 6.1	4451 % 2.4	6302 % 6.2	5936 % 17.9	الأداءات المباشرة
9793 % 10.3	8875 % 14.8	6660 % 15.6	8264 % 6.9	7732 % 0.9	الأداءات غير المباشرة
16.650 % 9.8	15 170 % 11.0	11111 %9.9	14 566 % 6.6	13 668 % 7.6	جملة المداخل الجبائية
%21.3	% 21.3	-	% 21.0	% 20.9	نسبة الضغط الجبائي باعتماد النفط
%19.7	% 19.6	-	% 19.2	% 19.4	دون النفط

- 7- وتتأتى هذه الموارد من أداءات مباشرة لحد 41 % ومن أداءات غير مباشرة لحد 59 %.

البيان 2 : تطور نسبة الأدعاءات المباشرة من المداخيل الجبائية



8- ويتأتى نمو الأدعاءات المباشرة (8.9%) أساسا من :

- نمو مردود الضريبة على الدخل بـ 14.8 % مرتبط بالخصوص بتطور الأجور ونسق النمو المرتقب لسنة 2012.

- تراجع الضريبة على الشركات البترولية بـ 4.8% بالعلاقة مع تراجع الإنتاج المتوقع في 2013 والفرضية المعتمدة لمعدل سعر البرميل (110 دولار).

- تطور الضريبة على الشركات غير البترولية بـ 7.5 % بالعلاقة مع النمو المتوقع لسنة 2012.

الجدول 3 : الأدعاءات المباشرة

تقديرات 2013	2012			نتائج 2011	
	تحيين	9 أشهر	ق م ت		
3835 % 14.8	3340 % 15.6	2384 % 11.5	3180 % 10.0	2890 % 11.1	الضريبة على الدخل
3022 % 2.3	2955 % 3.0-	2067 % 6.4-	3122 % 2.5	3046 % 25.2	الضريبة على الشركات
6857 % 8.9	6295 % 6.1	4451 % 12.7	6302 % 6.2	5936 % 17.9	جملة الأدعاءات المباشرة

9- و بخصوص الأداءات غير المباشرة المقدره لسنة 2013 بـ 9793 م د، فهي ستتمو بـ 10.3 % بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2012 ناتجة بالخصوص عن مردود الإجراءات المقترحة ضمن مشروع قانون المالية حيث تتراجع هذه النسبة إلى مستوى 6.4 % دون اعتبار الإجراءات المذكورة.

10- و تم ضبط تقديرات الأداءات غير المباشرة لسنة 2013 على أساس :

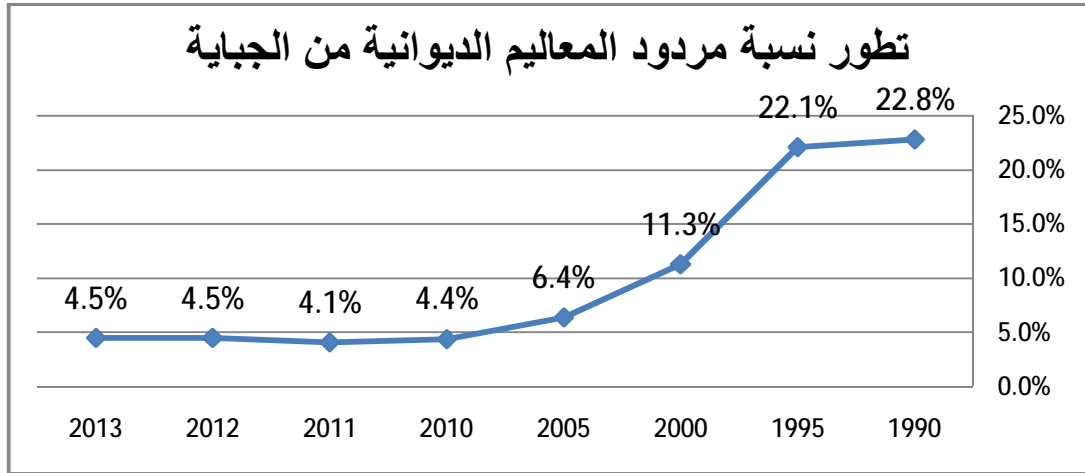
- تطور مردود الأداء على القيمة المضافة بـ 7.3 % بالعلاقة مع النمو المرتقب للسنة المقبلة بما في ذلك تطور الواردات. ويتأتى مردود هذا الأداء لحد 50 % من الإستخلاصات الموظفة عند التوريد و 50 % من الإستخلاصات بالسوق الداخلية.

- نمو مردود المعلوم على الاستهلاك بـ 25.7 % بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2012 ضبط على أساس الإجراءات المقترحة ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2013 .

و يتأتى المردود المقدر لسنة 2013 بـ 2005 م د أساسا بعنوان المنتجات التالية: التبغ (748 م د أو 37%)، المنتجات النفطية (270 م د أو 14%)، السيارات (265 م د أو 13%)، المشروبات الكحولية (494 م د أو 25%) والمنتجات الأخرى (228 م د أو 11%).

- تطور مردود المعاليم الديوانية باعتبار الأتاوة على الخدمات الديوانية بـ 8.7 % على أساس هيكله ونمو واردات السلع الموجهة للسوق الداخلية دون اعتبار واردات الطاقة .

البيان 3 : تطور نسبة مردود المعاليم الديوانية



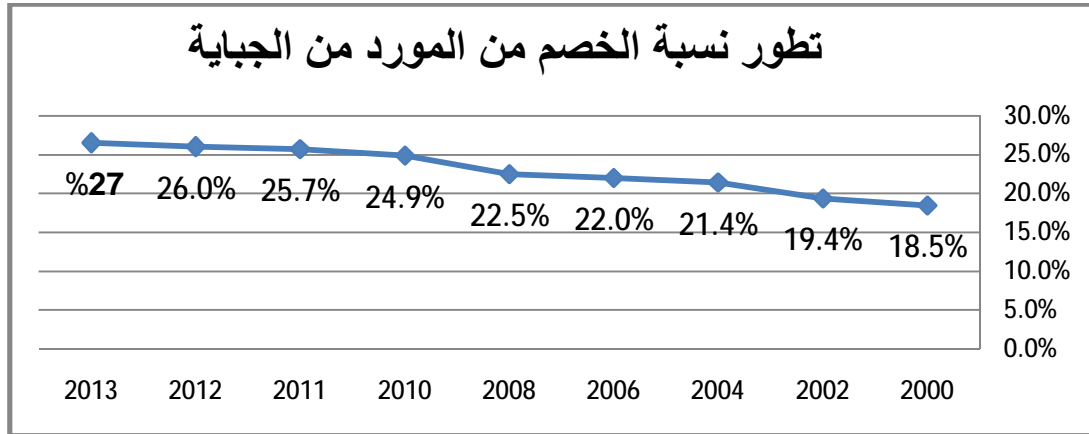
الجدول 4 : الأداءات غير المباشرة

تقديرات 2013	2012			نتائج 2011	
	تحيين	9 أشهر	ق م ت		
750 % 8.7	690 % 22.4	544 % 35.1	585 % 3.8	564 % 0.1-	* المعاليم الديوانية
4800 % 7.3	4475 % 17.2	3370 % 16.6	4154 % 8.8	3818 % 1.8	* الأداء على القيمة المضافة
2005 % 25.7	1595 % 5.5	1149 % 1.8	1580 % 7.6	1512 % 3.3-	* المعلوم على الاستهلاك
2238 % 5.8	2115 % 15.0	1597 % 19.1	1945 % 5.8	1838 % 2.8	* معاليم أخرى
9793 % 10.3	8875 % 14.8	6660 % 15.6	8264 % 6.9	7732 % 0.9	جملة الأداءات غير المباشرة

و يبقى تطور الأداءات غير المباشرة رهين نمو الأداء على القيمة المضافة باعتبار أهمية وزنه من مجموع الأداءات غير المباشرة (49%) أو من جملة المداخل الجبائية (29%) من جهة و حجم استرجاع فائض الأداء من جهة أخرى.

11- وحسب طريقة الاستخلاص، يبقى الخصم من المورد السبيل الأمثل لاستخلاص الجباية حيث تطور مناب الخصم من المورد من 18.5% سنة 2000 إلى 25.7% مسجلة في 2011 و 26% متوقعة لسنة 2012 و 27% مقدره لسنة 2013.

البيان 4 : تطور نسبة الخصم من المورد من الجباية



المداخل غير الجبائية

12- تقدر المداخل غير الجبائية لسنة 2013 بـ 3325 م د أي بانخفاض بـ 1245 م د أو 27.2 % بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2012.

13- و يعود الانخفاض (1245 م د) أساسا إلى انخفاض مستوى الاستخلاصات المقدره بعنوان المداخل الاستثنائية المتأتية بالخصوص من مداخل المصادرة و مداخل التخصيص و الهبات الخارجية.

14- وضبطت هذه التقديرات على أساس :

- تعبئة 1157 م د بعنوان عائدات المساهمات الراجعة للدولة.
- تخصيص قسط لفائدة ميزانية الدولة في حدود 900 م د بعنوان مداخل مصادرة الأموال و الممتلكات المسترجعة لفائدة الدولة.
- استخلاص 121 م د بعنوان أتاوة عبور أنبوب الغاز الجزائري عبر التراب التونسي ضبطت على أساس:
\$ عبور كمية في حدود 19.5 مليار متر مكعب من الغاز الجزائري عبر التراب التونسي و استخلاص أتاوة راجعة للدولة في حدود 960 ألف طن معادل نفط منها 850 ألف طن معادل نفط تتم إحالتها لفائدة الشركة التونسية للكهرباء و الغاز،
\$ معدل سعر برميل النفط 110 دولار و معدل سعر صرف الدولار بـ 1.580 دينار
- إدراج مداخل بعنوان التخصيص في حدود 300 م د.
- تعبئة هبات خارجية بـ 400 م د.

15- ويحوصل الجدول الموالي أهم العناصر المكونة لهذه المداخل:

الجدول 5 : المداخل غير الجبائية

بحساب م د

تقديرات 2013	تحيين 2012	ق.م. ت 2012	نتائج 2011	
1157	875	937	1458	عائدات المساهمات
121	220	444	351	أتاوة عبور الغاز ومداخل النفط
700	1725	1600	591	مداخل التخصيص و الهبات الخارجية
148	173	165	258	استخلاص القروض (أصل + فائدة)
-	30	-	90	مداخل أموال المشاركة
900	1200	1200	-	قسط من الأموال و الممتلكات المصادرة
-	50	450	-	المساهمة الاستثنائية التطوعية
299	297	282	204	مداخل أخرى
3325	4570	5078	2952	
%27.2 -	%54.8	%72.0	%39.0	الجملة

موارد التمويل

16- ضبطت تقديرات موارد التمويل لسنة 2013 بـ 6817 م د على أساس تمويل عجز الميزانية باعتبار التخصيص والهبات المقدر بـ 3957 م د وتسديد أصل الدين العمومي لسنة 2013 لحد 2860 م د.

17- وتتأتى موارد الإقتراض مبدئياً من الإقتراض الخارجي لحد 5017 م د ومن الإقتراض الداخلي لحد 1800 م د.

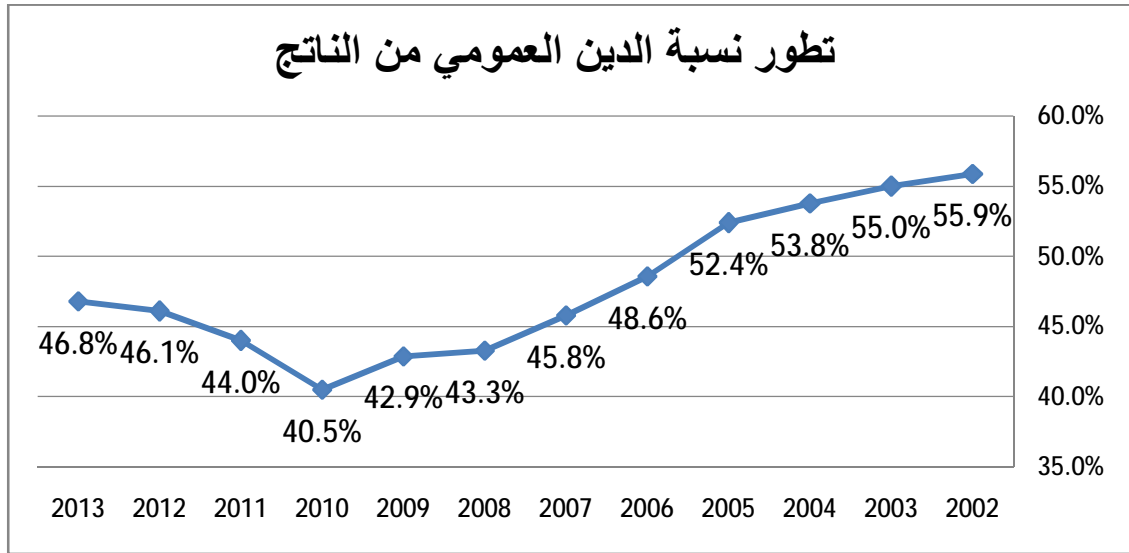
18- ومن المتوقع أن تتأتى موارد الإقتراض الخارجي (5017 م د) باعتبار القروض الخارجية المحالة من:

- صكوك إسلامية (1000 م د)
- القروض الخارجية الموظفة مباشرة لتمويل مشاريع الدولة (603 م د) و مشاريع المؤسسات العمومية (100 م د)
- برنامج ثالث للدعم الاقتصادي (1000 م د)
- قروض ثنائية (550 م د)
- قروض السوق المالية العالمية (1764 م د)

19- وينتظر أن تتم تعبئة موارد الإقتراض الداخلي أساساً بواسطة مختلف رفاع الخزينة.

20- وبناءاً على الاقتراض الصافي المقدر لسنة 2013 بـ 2957 م د باعتبار القروض المحالة و دون اعتبار الصكوك الاسلامية، ينتظر أن يبلغ حجم الدين العمومي 36658 م د في موفى سنة 2013 أي ما يعادل 46.8 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويتكون لحد 37% من الدين الداخلي و 63% من الدين الخارجي.

البيان 5: نسبة الدين العمومي من الناتج:



الجزء الثالث

نفقات ميزانية الدولة

نفقات ميزانية الدولة لسنة 2013

1- تقدر النفقات الجمالية لميزانية الدولة لسنة 2013 دون اعتبار القروض المحالة⁽¹⁾ بما قدره **26 692 مليون دينار** مقابل **25 276 مليون دينار** مرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 أي بزيادة بـ **1 416 مليون دينار** وتمثل نسبة **5,6%**.

2- وتتوزع هذه النفقات كالاتي :

بحساب مليون دينار

ق م تكميلي 2012	تقديرات 2013	الفارق	%	
14 787	16 972	2 185	14,8	نفقات التصرف
11 579	12 772	1 193	10,3	نفقات التصرف دون الدعم
3 208	4 200	992	30,9	نفقات الدعم
6 400	5 500	-900	-14,1	نفقات التنمية
4 089	4 220	131	3,2	تسديد الدين
1 300	1 360	60	4,6	فوائد الدين العمومي
2 789	2 860	71	2,5	أصل الدين العمومي
25 276	26 692	1 416	5,6	المجموع العام

(1) تقدر هذه القروض المحالة بـ 100 مليون دينار.

- 3- وقد تم ضبط هذه التقديرات على أساس الفرضيات التالية:
- اعتماد معدل سعر النفط لكامل السنة بـ110 دولار للبرميل ومستوى سعر صرف الدولار بـ1.580 دينار.
 - حصر الانتدابات الصافية في حدود **13 316** عونا بالوظيفة العمومية وتعويض الإحالات على التقاعد (9 951 عون) أي إحداثات مواطن شغل جديدة في حدود 23 267 عونا.
 - صرف القسط الثاني من برنامج الزيادة في الأجور (35 دينار) ابتداء من جانفي 2013.
 - تخصيص مبلغ **4 200 مليون دينار** للدعم المباشر يهم :
 - * المواد الأساسية : **1350 مليون دينار** تأخذ في الاعتبار مردود تعديل الأسعار الداخلية.
 - * المحروقات والكهرباء : **2 520 مليون دينار** على أساس الفرضيات المذكورة أعلاه (معدل سعر البرميل 110 دولار وسعر صرف الدولار 1.580 دينار) وتعديل الأسعار الداخلية خلال سنة 2013 .
 - * النقل : الترفيع في مبلغ الدعم المخصص للنقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية من 277.5 مليون دينار سنة 2012 إلى **330 مليون دينار** أي بنسبة زيادة 18,9 % وذلك مواكبة لتطور عدد المنتفعين والكلفة التي تتحملها الشركات المعنية.
 - تخصيص مبلغ **5 500 مليون دينار** بعنوان نفقات التنمية لسنة 2013 أي البقاء في مستوى نفقات التنمية المحينة لسنة 2012 (5 514 مليون دينار).

4- هذا ويتوزع حجم النفقات المقترحة لسنة 2013 حسب نوعية النفقة على

بحساب م د

النحو التالي :

بيان النفقة	ق م تكميلي لسنة 2012 (م د)	تقديرات 2013 (م د)	نسبة التطور %
<u>نفقات التصرف</u>	<u>14 787,0</u>	<u>16 972,0</u>	<u>14,8</u>
<u>نفقات التأجير</u>	<u>8 647,4</u>	<u>9 780,6</u>	<u>13,1</u>
<u>نفقات الوسائل</u>	<u>922,1</u>	<u>996,6</u>	<u>8,1</u>
<u>نفقات التدخل</u>	<u>4 539,4</u>	<u>5 700,3</u>	<u>25,6</u>
* دعم المواد الأساسية	1 242,0	1 350,0	8,7
* دعم النقل	277,5	330,0	18,9
* دعم المحروقات	1 688,0	2 520,0	49,3
* الحسابات الخاصة في الخزينة	92,1	187,3	103,4
* تدخلات أخرى	1239,8	1 313,0	5,9
<u>النفقات الطارئة وغير الموزعة</u>	<u>678,1</u>	<u>494,5</u>	<u>-27,1</u>
<u>نفقات التنمية</u>	<u>6 400,0</u>	<u>5 500,0</u>	<u>-14,1</u>
الاستثمارات المباشرة	2 034,2	2 251,5	10,7
التمويل العمومي	1 932,1	1 341,0	-30,6
القروض الخارجية الموظفة	719,6	602,8	-16,3
الحسابات الخاصة في الخزينة	988,5	972,5	-1,6
النفقات الطارئة وغير الموزعة	725,6	332,2	-54,2
<u>الدين العمومي</u>	<u>4 089,0</u>	<u>4 220,0</u>	<u>3,2</u>
تسديد فائدة الدين	1 300,0	1 360,0	4,6
تسديد أصل الدين	2 789,0	2 860,0	2,5
المجموع العام	25 276,0	26 692,0	5,6

هذا وتوزع الاعتمادات المقترحة حسب مختلف أبواب الميزانية وفقا للجدول الموالي:

نفقات ميزانية الدولة لسنة 2013 حسب الأبواب

بحساب 1000 د

العدد الرتبي	بيان الأبواب	نفقات التصرف	نفقات التنمية	الجملة
-1	المجلس الوطني التأسيسي	24 528	960	25 488
-2	رئاسة الجمهورية	73 383	5 920	79 303
-3	رئاسة الحكومة	123 127	15 274	138 401
-4	وزارة الداخلية	1 999 000	144 790	2 143 790
-5	وزارة العدل	337 521	38 630	376 151
-6	وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية	5 538	1 125	6 663
-7	وزارة الشؤون الخارجية	169 507	5 020	174 527
-8	وزارة الدفاع الوطني	1 027 352	206 375	1 233 727
-9	وزارة الشؤون الدينية	73 462	3 650	77 112
-10	وزارة المالية	369 244	24 061	393 305
-11	وزارة الإستثمار والتعاون الدولي	15 134	20 314	35 448
-12	وزارة التنمية الجهوية والتخطيط	39 408	410 600	450 008
-13	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	36 347	19 000	55 347
-14	وزارة الفلاحة	471 665	671 830	1 143 495
-15	وزارة البيئة	40 111	206 140	246 251
-16	وزارة الصناعة	2 551 504	403 128	2 954 632
-17	وزارة التجارة والصناعات التقليدية	1 420 121	25 956	1 446 077
-18	وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال	17 040	124 000	141 040
-19	وزارة السياحة	49 941	79 677	129 618
-20	وزارة التجهيز	125 487	1 240 554	1 366 041
-21	وزارة النقل	346 010	74 240	420 250
-22	وزارة شؤون المرأة والأسرة	74 857	8 253	83 110
-23	وزارة الثقافة	122 008	48 727	170 735
-24	وزارة الشباب والرياضة	350 057	91 000	441 057
-25	وزارة الصحة	1 290 411	160 000	1 450 411
-26	وزارة الشؤون الاجتماعية	686 370	79 989	766 359
-27	وزارة التربية	3 287 581	219 754	3 507 335
-28	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1 108 406	230 668	1 339 074
-29	وزارة التكوين المهني والتشغيل	242 377	608 200	850 577
-30	النفقات الطارئة وغير الموزعة	494 503	332 165	826 668
	الجملة العامة	16 972 000	5 500 000	22 472 000

نققات التصرف

نفقات التصرف لسنة 2013

1 - تقدر نفقات التصرف لسنة 2013 بـ 16 972 م د مقابل 14 787 م د مرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 مسجلة زيادة بـ 14,8 % أي 2 185 م د .

2- ودون اعتبار نفقات الدعم ، فإن باقي نفقات التصرف تتطور من 11 579 م د إلى 12 772 م د أي بزيادة 1 193 م د تمثل نسبة 10,3 % .

3 - وتوزع الاعتمادات الجمالية المقترحة بين مختلف النفقات على النحو

التالي:

بحساب م د

نسبة التطور %	تقديرات 2013	ق م تكميلي 2012	
10,3	12 772,0	11 579,5	1- نفقات التصرف دون الدعم
13,1	9 780,6	8 647,4	نفقات الأجور
8,1	996,6	922,1	نفقات التسيير
12,6	1 500,3	1 331,9	نفقات التدخل دون الدعم
(103,4)	(187,3)	(92,1)	منها على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة
-27,1	494,5	678,1	النفقات الطارئة وغير الموزعة
30,9	4 200,0	3 207,5	2- نفقات الدعم
8,7	1 350,0	1 242,0	دعم المواد الأساسية
18,9	330,0	277,5	دعم النقل
49,3	2 520,0	1 688,0	دعم المحروقات
14,8	16 972,0	14 787,0	جملة نفقات التصرف

وتتطور هيكله العنوان الأول حسب القطاعات كما يلي :

بحساب م د

التطور	تقديرات 2013			ق م ت 2012	
	المبلغ	القسط	المبلغ		
11,2	406,7	23.8	4 045,1	3 638,4	نفقات السيادة والإدارة العامة
10,7	85,7	5.3	887,1	801,4	نفقات ذات صبغة اقتصادية
19,4	1 876,2	68.0	11 545,3	9 669,1	نفقات صبغة اجتماعية
-27,1	-183.6	2.9	494,5	678,1	نفقات طارئة وغير موزعة
14.8	2 185,0	100.0	16 972,0	14 787,0	المجموع العام

وبالتالي يتبين من خلال توزيع نفقات التصرف حسب القطاعات الأولوية التي يحظى بها القطاع الاجتماعي حيث سيخصص له 68 % من هذه النفقات.

نفقات الأجور :

4- ضببت نفقات الأجور لسنة 2013 في مستوى 9 780,6 مليون دينار مقابل 8 647,4 مليون دينار مرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 أي بزيادة 1 133,2 م د تمثل نسبة 13,1 %.

وتمثل هذه النفقات :

76,6 % من نفقات التصرف دون الدعم.

43,5 % من ميزانية الدولة دون الدعم.

51 % من الموارد الذاتية دون اعتبار موارد التخصيص والهبات.

و تفسّر الزيادة المشار إليها أعلاه و البالغة حوالي 1 133 م د خاصة بـ :

- كلفة الزيادات العامة في الأجور (70 د) 518 م د
- البرامج الخصوصية للزيادات بعنوان سنة 2013 60 م د
- تعديل كلفة الزيادات الخصوصية لسنة 2012 لبعض الأسلاك (الديوانة ، التربية) 70 م د
- انتدابات سنة 2013 111 م د
- تعديل كلفة انتدابات 2012 200 م د
- تعديل كلفة ترقيات سنة 2012 60 م د
- الترقيات والتدرج بعنوان سنة 2013 100 م د

5- وسيخصص المبلغ المتعلق بانتدابات سنة 2013 والبالغ 111 م د لانتداب **23 267** عوناً علماً انه سيتم إحالة 9 951 عوناً على التقاعد خلال سنة 2013 .

هذا وستوظف الانتدابات المذكورة في حدود 6 942 عوناً لفائدة منظومة التربية والتعليم والتكوين أي بنسبة 35 % و 3 180 أي حوالي 16 % لفائدة وزارة الصحة العمومية.

وتتوزع الانتدابات الجمالية بين مختلف القطاعات على النحو التالي :

الانتدابات المقترحة	القطاع
5 648	التربية
3 180	الصحة
2 965	الداخلية
1 400	العدل
1 111	الفلاحة
1 102	الشباب والرياضة
986	التعليم العالي والبحث العلمي
844	المالية
501	التكوين والتشغيل
5 530	قطاعات أخرى

6- ويستأثر قطاع التربية بالقسط الأوفر من الانتدابات حيث تم تحديد حاجيات هذه الوزارة من الانتدابات بالنسبة لسنة 2013 انطلاقاً من أهramات الأقسام المتوقعة وعلى أساس ضمان مواصلة تحسين المؤشرات التربوية في كل المراحل التعليمية ودعم تدريس اللغتين الأنقليزية والفرنسية ومادة الإعلامية وتغطية الحاجيات من الأعوان في نطاق إحدات مؤسسات تربوية جديدة وبرنامج تعميم السنة التحضيرية.

وسيتيم في هذا الصدد انتداب:

- 2 700 إطار تدريس للمرحلة الأولى أساسي
- 1 505 إطار تدريس للمرحلة الثانية أساسي والثانوي
- 460 قيم

- 342 إداري
- 242 عون مخابر وتقني
- 399 عامل

7- أما بالنسبة لقطاع الصحة العمومية، فسيتم خلال سنة 2013 انتداب 3 180 عوناً منهم:

- 512 إطار طبي
- 57 صيدلي وبيولوجي ومتفقد
- 1942 فني سامي وممرض ومساعد للصحة .

نفقات التسيير :

6- تقدر نفقات التسيير لسنة 2013 بـ 996,6 مليون دينار مقابل 922,1 مليون دينار مرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 أي بزيادة 74,5 م د تمثل نسبة 8,1 % وتوزع بين :

بحساب م د

النفقات	ق م ت 2012	تقديرات 2013	التطور	
			المبلغ	النسبة %
نفقات تسيير الوزارات	466,0	497,8	31,8	6,8
صيانة التجهيزات العمومية	52,6	55,1	2,5	4,7
منح للمؤسسات العمومية	403,5	443,7	40,2	10,0
المجموع	922,1	996,6	74,5	8,1

7 - تهدف الزيادة في نفقات تسيير المصالح المركزية والجهوية والمؤسسات العمومية إلى ملاءمة مستوى الاعتمادات المرسمة مع الحاجيات الموضوعية لتسيير مختلف المصالح العمومية.

وفي هذا الإطار تستأثر بعض الوزارات والمؤسسات العمومية التابعة لها بالقسط الأوفر من هذه الزيادة:

الوزارة	مقدار الزيادة (م د)
التربية	12,0
التكوين المهني والتشغيل	11,7
الداخلية	11,5
الصحة العمومية	8,5
التعليم العالي والبحث العلمي	7,9
الشؤون الخارجية	5,5
العدل وحقوق الإنسان	3,5
الدفاع الوطني	2,3
الشؤون الاجتماعية	2,3
بقية الوزارات	9,3
المجموع	74,5

8- وبخصوص الاعتمادات المقترحة بعنوان استغلال صيانة التجهيزات العمومية والتي تبلغ على مستوى العنوان الأول 55,1 م د فهي تخص بالأساس:

بحساب م د

التطور	المبلغ	النسبة %	بيان النفقة	
			ق م ت 2012	تقديرات 2013
صيانة واستغلال والمسالك والمنشآت المائية والهياكل البحرية	1,2	3,0	39,9	41,1
صيانة وتهيئة الجوامع والمساجد	1,3	12,1	10,7	12,0

9- وفيما يتعلق بالمنح المقترحة لفائدة المؤسسات العمومية بعنوان وسائل المصالح والبالغة **443,7 م د** فإنها تأخذ في الاعتبار تطور الموارد الذاتية لهذه المؤسسات ، وذلك استنادا إلى النتائج المسجلة وإلى التطور المرتقب على مستوى النشاط، كما تأخذ في الاعتبار المؤسسات الجديدة المزمع إحداثها سنة 2013.

وتقدر الموارد الذاتية لهذه المؤسسات لسنة 2013 الموظفة لنفقات الوسائل بحوالي **635 م د** لتبلغ جملة الاعتمادات المخصصة لنفقات وسائل المصالح بميزانيات المؤسسات العمومية **1 078,7 م د** مقابل **1 057,0 م د** سنة 2012 أي بزيادة تقدر بـ **21,7 م د** أي **2.1 %** .

هذا، وتهم المنح المقترحة لفائدة المؤسسات العمومية بعنوان التسيير والبالغة **443,7 م د** خاصة المؤسسات التابعة للوزارات التالية:

بحساب م د

المنحة	المؤسسات
84,8	التعليم العالي والبحث العلمي
83,6	الصحة
72,2	التربية
54,6	العدل
28,9	الفلاحة
27,1	التشغيل والتكوين المهني
19,7	الدفاع الوطني
13,0	الشباب والرياضة
10,3	السياحة
9,9	الشؤون الإجتماعية

10- ويبين الجدول التالي جملة ميزانيات هذه المؤسسات ومصادر تمويلها

وتوزيعها حسب نوعية النفقات :

بحساب م د

الجملة		الموارد الذاتية		منحة الدولة		النفقات
2013	2012	2013	2012	2013	2012	
748,7	669,2	211,1	177,4	537,6	491,8	التأجير
1 078,7	1 057,0	635,0	653,5	443,7	403,5	وسائل المصالح
79,2	71,3	5,1	4,7	74,1	66,6	التدخل
1 906,6	1 797,5	851,2	835,6	1 055,4	961,9	المجموع

نفقات التدخل دون الدعم :

8 - تقدر نفقات التدخل لسنة 2013 بـ 1 500,3 مليون دينار مقابل 1 331,9 م د مرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 أي بزيادة 168 م د تمثل نسبة 12,6 %.

وستمول هذه التدخلات بواسطة الموارد العامة لميزانية الدولة في حدود 1 313,0 م د وعن طريق الموارد الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 187,3 م د وذلك باعتبار إحدات "صندوق التعاون بين الجماعات المحلية" خلال سنة 2013 والذي تقدر نفقاته بـ 100 م د .

وستمكن هذه الاعتمادات أساسا من تمويل تدخلات الدولة بعنوان :

بحساب م د

الفارق	2013	2012	
36,0	390,0	354,0	النهوض بالفئات محدودة الدخل
-86,0	*350,0	436,0	الجماعات المحلية
8,2	133,1	124,9	المنح والقروض الجامعية

* دون اعتبار 20 م د بعنوان تأجير أعوان الترتيب البلدية مرسمة بميزانية وزارة الداخلية.

9- النهوض بالفئات محدودة الدخل : تم تخصيص اعتماد بـ

390,0 مليون دينار بعنوان النهوض بالفئات محدودة الدخل لسنة 2013 مقابل

354,0 مليون دينار سنة 2012، وستوظف هذه الاعتمادات بالأساس لـ:

- صرف منح قارة لفائدة 235 ألف من محدودي الدخل (عائلات معوزة،

معاقين ومسنين معوزين) بمبلغ إجمالي قدره 293 م د .

- تسيير مراكز رعاية المسنين والمعوقين ومركبات الطفولة ومراكز أطفال في سن ما قبل الدراسة بتكاليف قدرت بـ18,4 م د .
- إسناد مساعدات على بعث موارد رزق لفائدة المعوقين بمبلغ 2,1 م د .
- صرف منح للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بمبلغ 16,5 م د .
- تقديم مساعدات بمناسبة العودة المدرسية والجامعية بمبلغ 9,5 م د .
- تقديم مساعدات في المناسبات الدينية بمبلغ 29 م د .
- تقديم مساعدات ظرفية بـ4 م د .

وتجدر الإشارة إلى أن الفئات محدودة الدخل تتمتع من جهة أخرى بالتغطية الصحية حيث تتمتع :

✓ ببطاقات العلاج المجاني في حدود 235 000 بطاقة .

✓ ببطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة في حدود 578 000 بطاقة.

10- الجماعات المحلية : تقدر الاعتمادات المخصصة لدعم الجماعات المحلية

بـ350,0 مليون دينار مقابل 436,0 مليون دينار مرسمة سنة 2012 منها

250 م د فقط بعنوان الدعم السنوي لسنة 2012 .

و يوزع هذا المبلغ كالآتي :

- 280 م د دعم عادي بعنوان سنة 2013 (دون اعتبار 20 م د مرسمة

بنفقات تأجير وزارة الداخلية بعنوان تأجير أعوان الترابيب البلدية) مقابل

250 م د سنة 2012 ،

- 70 م د بعنوان الدعم الاستثنائي لسنة 2013 (مقابل 100 م د سنة

(2012

11- المنح و القروض الجامعية : يقترح رصد اعتماد بمبلغ **133,1 مليون دينار** مقابل **124,9 مليون دينار** سنة 2012 بعنوان المنح والقروض الجامعية أي بزيادة **8,2 مليون دينار** .

ومن المنتظر أن ينتفع حوالي **118 000 طالبا** بمنح جامعية بتونس من جملة **350 000** طالبا أي ما يمثل نسبة **33.7 %** . وتقدر الكلفة الجمالية للمنح الجامعية بتونس بـ **92 مليون دينار** .

و يتمتع **1 905 طالبا** بمنح جامعية بالخارج بكلفة جمالية تقدر بـ **34 م د** وذلك باعتبار مصاريف التأمين والنقل والتسجيل واللوازم المدرسية. هذا علاوة على مبلغ **7,1 م د** بعنوان قروض جامعية بتونس وبالخارج ومنح للطلبة أبناء التونسيين بالخارج المزاولين تعليمهم بتونس و إعانات للطلبة المعوزين.

نفقات الدعم :

تبلغ التقديرات الإجمالية لنفقات الدعم ما قدره **4 200 مليون دينار** أي ما يمثل نسبة:

76.4 %	من نفقات التنمية دون اعتبار القروض المحالة	v
24.7 %	من جملة نفقات التصرف	v
15.7 %	من جملة الميزانية	v
5.4 %	من الناتج المحلي الداخلي.	v

وتبين هذه النسب أهمية الجانب الاجتماعي لتدخل الدولة إلا أنها تطرح مسألة مزيد ترشيد هذا الصنف من النفقات خاصة على مستوى دعم المواد الأساسية.

12- دعم المحروقات : يقترح ادراج مبلغ **2 520 مليون دينار** (مقابل 2 688 مليون دينار محتملة لسنة 2012) سيخصص لدعم قطاع المحروقات و الكهرباء لتغطية جزء من الحاجيات .

و تقدر الحاجيات الضرورية لتوازن منظومة المحروقات و الكهرباء في سنة 2013 بـ **4 478 م د** تم تقديرها على أساس المعطيات والفرضيات التالية:

- حجم الإنتاج الوطني في حدود **3,074 مليون طن** من النفط الخام و **2,874 مليون طن معادل نفط** من الغاز الطبيعي.

- معدل سعر النفط **110 دولار** للبرميل من نوعية البرنت وسعر صرف **1.580 دينار** للدولار.

- توريد **1,660 مليون طن معادل نفط** من الغاز الطبيعي الجزائري مقابل **0,901 مليون طن** مدرجة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 و **1,575 مليون طن** محتملة .

و يقترح تمويل هذه الحاجيات بمواصلة نفس التمشي المعتمد إلى حدّ الآن والمتمثل في توظيف نتيجة نشاط التكرير ومرابيح المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية ممّا ينتج عنه حاجيات تمويل صافية متبقية بـ **2 990 م د** سيتم تغطيتها بـ :

- رصد **منحة مباشرة بـ 2 520 م.د** من ميزانية الدولة وهو مبلغ مرتفع إذا ما اعتبرنا حاجة البلاد لرصد كل إمكانياتها لتطوير البنية الأساسية ودعم الاستثمار المنتج لغاية تحقيق نسق نمو مرضي يتلاءم مع طموح اقتصادنا لمجابهة الصعوبات وإحداث أكبر قدر ممكن من مواطن الشغل.

- تعبئة موارد إضافية في حدود 470 م د باتخاذ اجراءات خلال سنة 2013 بما في ذلك تعديل الأسعار الداخلية وذلك حسب تطور الظرف.

ويحوصل الجدول التالي توازن المنظومة البترولية خلال سنة 2013 :

110.0	سعر البرميل (دولار)
1.580	سعر صرف الدولار (دينار)
4478	1- حاجيات التمويل
2105	- النفط الخام و الغاز الطبيعي
1459	- المواد الجاهزة الموردة
914	- الكهرباء والغاز
1488	2- التمويلات الذاتية المتاحة
1134	- نتيجة نشاط التكرير
354	- مرائب المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية لسنة 2012
470	3- مردود تعديل الأسعار وإجراءات أخرى
2520	4- منحة ميزانية الدولة

غير أن مستوى هذه المنحة لم يأخذ بعين الاعتبار مبلغا يقدر بـ 290 م د يمثل حاجيات إضافية بعنوان توريد الغاز الطبيعي الجزائري لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز (1,942 مليون طن معادل نفط مقابل 1,660 مليون طن معادل نفط معتمدة ضمن التقديرات).

13- دعم المواد الأساسية : يقترح رصد مبلغ 1 350 مليون دينار سنة

2013 بعنوان نفقات دعم المواد الأساسية مقابل 1 242 مليون دينار مرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012.

ومن المنتظر أن يوظف هذا المبلغ كالاتي :

الحبوب	1017 م د
الزيوت النباتية	278 م د
الحليب	30 م د
باقي المواد	25 م د
الجملة العامة	1 350 م د

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية مبلغ الدعم تعكس أهمية نسبة دعم أسعار المواد الأساسية نذكر منها :

نسبة الدعم (%)	الدعم (مليم)	سعر البيع (مليم)	الكلفة (مليم)	
50,9	239	230	469	الخبز الكبير (الوحدة)
57,8	616	450	1 066	السميد (كغ)
45,4	662	795	1 457	الكسكسي (الكغ)
44,8	653	805	1 458	العجين الغذائي (الكغ)
35,5	347	630	977	الفارينة (الكغ)
61,8	1 455	900	2 355	الزيت المعلب (لتر)
42,6	24 480	33 000	57 480	الشعير (قنطار)

14- دعم النقل العمومي : يقترح بالنسبة لسنة 2013 رصد اعتماد في حدود **330,0 مليون دينار** مقابل **277,5 مليون دينار** سنة 2012 ، بعنوان دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية وذلك أخذا في الاعتبار انعكاس ارتفاع تكاليف استغلال شركات النقل المعنية .

15- هذا وتتضمن نفقات التصرف المقترحة بعنوان سنة 2013 اعتمادا قدره **494,5 م د** لمجابهة النفقات الطارئة وغير الموزعة وذلك لتغطية الحاجيات المتأكدة التي قد تطرأ خلال السنة.

نققات التتمية

نفقات التنمية لسنة 2013

1- تتدرج نفقات التنمية لسنة 2013 في إطار تجسيم أهداف الثورة قصد الحد من الفوارق بين الجهات و بلوغ مستويات أرفع في مختلف الميادين من خلال تحقيق مكاسب جديدة و إثراء ما تم إنجازه و في هذا النطاق، تركز ميزانية سنة 2013 بالأساس على التوجهات التالية :

- إدراج المشاريع و البرامج وفقا لأولوية دعم المناطق الداخلية و تحسين ظروف العيش بها .

- تركيز بنية أساسية حديثة موجهة بالأساس إلى الولايات ذات الأولوية .

- دعم الأنشطة الإقتصادية بما يمكن من دفع الإستثمار و تسريع نسق النمو.

- استحداث إحداث مواطن الشغل و فتح آفاق جديدة أمام الشباب و خاصة حاملي الشهادات العليا للاندراج في الحياة النشيطة .

2- و على أساس هذه الأهداف حددت مقترحات نفقات التنمية لسنة 2013 بـ **5 500 مليون دينار** مقابل **6 400 مليون دينار** مرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 و **5 514 مليون دينار** كنفقات محينة لسنة 2012 .

3- و قد تم إعطاء الأولوية للمشاريع و البرامج المتواصل إنجازها قصد استحداث نسق التنفيذ و تدارك التأخير المسجل سنة 2012 .

و من ناحية أخرى، تم إدراج مشاريع جديدة متقدمة من حيث توفر الدراسات و الأراضي و هيكلية التمويل .

فيما يلي أهم مكونات المشاريع التنموية المدرجة بمشروع ميزانية 2013 .

الفلاحة و الصيد البحري

4- في نطاق مزيد إحكام استغلال الموارد الطبيعية في ميداني الفلاحة و الصيد البحري يقترح تخصيص حجم دفعوات في حدود 671,8 م د و ذلك لفائدة البرامج السنوية العادية المتعلقة بأشغال الغابات و المحافظة على المياه و أديم الأرض و تعبئة الموارد المائية الجوفية و بتعهد قنوات الري و محطات الضخ و الإرشاد و التأطير في ميدان الفلاحة و تربية الماشية و الصيد البحري و بتزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب و تعهد هياكل التزود الموجودة .

وتتمثل أهم المشاريع و البرامج المتواصلة و الجديدة فيما يلي :

1. أهم المشاريع المتواصلة:

* بالنسبة لعنصري الغابات و المحافظة على المياه و التربة، سيتواصل المشروع الثاني للتصرف المندمج للغابات الذي يشمل التدخل في 72 منطقة غابية و 9 مناطق محمية و يمتد على مساحة 80 ألف هك موزعة على ولايات زغوان، سليانة، باجة، جندوبة و الكاف. إلى جانب مواصلة تنفيذ مشروع التصرف في مصبات الأودية على مساحة 2 مليون هك بتكلفة تقدر بـ 84 م د موزعة على 10 ولايات و كذلك مشروع تهيئة و حماية مصب وادي سراط .

* إتمام أشغال سدود القمقوم و الزرقة و الكبير و المولى و الزياتين و كذلك أشغال منشآت تحويل سد الزياتين و تحويل مياه سدود الزرقة و الكبير و المولى إلى جانب مواصلة إنجاز سدود الدويميس و الطين و المالح و الحركة و منشآت التحويل و تثليث قناة سجنان جومين مجردة و الانطلاق الفعلي في أشغال مشروع ربط سد سيدي سعد و سد الهوارب .

* الانتهاء من أشغال تعصير المنطقة السقوية بالحوض السفلي لمجردة في المرحلة الأولى و الإنطلاق في المرحلة الثانية و مواصلة المرحلة الثانية من

مشروع تحسين التصريف في مياه واحات الجنوب على مساحة 7427 هك بولايات توزر وقبلي وقابس إضافة إلى تهيئة 3374 هك من المناطق السقوية بولايتي نابل وباجة.

* مواصلة إحداث مسالك فلاحية داخل المناطق السقوية العمومية والذي يهدف إلى تهيئة وتعبيد 331 كم من المسالك الفلاحية موزعة على 15 ولاية.

* مواصلة تزويد منطقة بوحجلة بولاية القيروان وسجنان بولاية بنزرت بالماء الصالح للشرب بكلفة 18,2 م د.

* مواصلة إنجاز المشاريع الفلاحية المندمجة بغزالة، جومين، سليانة (المرحلة الثانية)، هضاب القيروان وسيدي بوزيد والكاف والقصرين ومواصلة دعم مشاريع التنمية الفلاحية بكل من القصرين وقفصة وقابس، ومواصلة إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بالحوض المنجمي بقفصة وبنجوب شرق ولاية زغوان ومشروع تحسين التصريف في الموارد الطبيعية بكل من جندوبة والقصرين ومدنين والانطلاق الفعلي في مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بمعتمديات شمال ولاية قفصة.

* مواصلة إنجاز مشاريع حماية ميناء قابس وغار الملح وتوسيع ميناء جرجيس والكتف وتوسيع ميناء الشابة وحماية ميناء الهوارية. إلى جانب مواصلة أشغال تهيئة بعض الموانئ في إطار تدخلات وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري.

* مواصلة مشروع تزويد 295 منطقة ريفية بالماء الصالح للشرب ومشروع تزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشرب الممولين بقرضين من البنك الياباني والوكالة الفرنسية للتنمية، إضافة إلى المشاريع المستعجلة لتدعيم منظومة الماء الصالح للشرب بولايات صفاقس وسيدي بوزيد والساحل وذلك في إطار تدخلات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

* مواصلة مشروع تنمية المناطق الجبلية والغابية بالشمال الغربي (المرحلة الرابعة) بكلفة جمالية تقدر بـ72,5 م د الذي يهدف إلى تحسين الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية للمتساكنين بـ5 ولايات (بنزرت ،باجة، جندوبة، الكاف وسليانة) مع ضمان المحافظة والتصرف المستديم في الموارد الطبيعية.

2. أهم المشاريع الجديدة والبرامج السنوية :

* بالنسبة لعنصري الغابات والمحافظة على المياه والتربة، سيتم إنجاز عناصر التشجير الغابي والرعوي (5.350 هك) وتحسين المراعي (6.860 هك) إضافة إلى تهيئة مصبات المياه (37.232 هك) والقيام بأشغال التعهد والصيانة (29.800 هك) وإحداث 6 بحيرات جبلية للاستغلال و124 وحدة لتغذية المائدة المائية ونشر مياه السيالان. كما سيتم اقتناء قسط ثالث من المعدات والتجهيزات لحماية الغابات من الحرائق.

* العمل على إنجاز 37 نظاما مائيا جديدا لتزويد 26 ألف ساكن وإعادة تهيئة 56 نظاما مائيا قديما لفائدة 100 ألف ساكن موزعين على مختلف ولايات الجمهورية بكلفة 52,8 م د.

* إحداث 310 هك من المناطق السقوية الجديدة إلى جانب تهيئة وتعصير 3.000 هك من المناطق السقوية القديمة، والقيام بأشغال الصرف والتطهير على مساحة 1.730 هك بولايات جندوبة وباجة والقصرين وتوزر إلى جانب تهيئة حوالي 358 كلم من المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية بكلفة 20,1 م د.

* إحداث 36 بئرا استكشافية ومراقبة و12 بئرا عميقة إلى جانب تعويض 28 بئرا وتجهيز 135 بئرا عميقة للري وكهربية 27 بئرا عميقة.

* الإنطلاق في مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بقابس بكلفة 58 م د ويهم 6 معتمديات (المطوية، الحامة، مارث، مطاطة القديمة، مطاطة الجديدة، منزل حبيب) وينجز على مدى 6 سنوات 2013-2018.

* سيوظف مبلغ في حدود 159 م د من ضمن الحجم الجملي المقترح لقطاع الفلاحة والصيد البحري لتوفير الحوافز والتشجيعات التي تهم الصندوق الخاص

لتنمية الفلاحة والصيد البحري (75 م د) ودعم إنتاج الحليب (25 م د)
ومنحة استهلاك المحروقات (42 م د) ودعم تربية الماشية والزراعات الكبرى
وخرن البذور والإصلاح الزراعي ودعم القطاع الفلاحي بصفة عامة (17 م د).

البيئة

5- تبلغ إعتمادات الدفع للمشاريع المقترحة لسنة 2013 ما قدره 157,140 م د
موزعة حسب المجالات كما يلي :

* البيئة وجودة الحياة :

تم تخصيص 7,915 م د كإعتمادات دفع بعنوان البرامج السنوية و المشاريع
الجديدة المتعلقة أساسا ب :

- دعم مجهود البلديات في مجال بعث و صيانة المناطق الخضراء

- المساهمة في البرنامج الوطني لمقاومة الحشرات .

- دعم التجهيزات البنك الوطني للجينات .

- الصيانة الكبرى للمنزهات .

- مشروع إستصلاح و إزالة التلوث لموقع معمل الحفاء بالقصرين

التطهير: بالإضافة إلى المشاريع المتواصلة فإن سنة 2013 ستشهد

إطلاق إنجاز جملة من المشاريع ذات الأولوية على كامل تراب البلاد .

و في هذا الإطار تم ترسيم إعتمادات دفع في حدود 131,3 م د (منها

65,8 م د بعنوان تسديد أصل الدين) لإنجاز الدارسات و المشاريع التالية :

- إنتهاء دراسة المثال المديرى للتطهير لتونس الكبرى،

- إنتهاء دراسة المثال المديرى للتطهير بولاية نابل،

- إنتهاء الدراسة التنفيذية لتهديب محطة التطهير جنوب مليون 1،

- الإنتهاء من الدراسات الفنية لإنجاز محطات تطهير خصوصية بالمناطق الصناعية بأوتيك و النفيضة و حوض وادي الباي والمكنين و صفاقس والمنستير و بنزرت و مجاز الباب و بئر القصة،
- إنتهاء دراسة تدعيم منظومة تحويل المياه المستعملة من محطة التطهير الشرقية إلى محطة التطهير شطرانة،
- أشغال محطات التطهير (43 محطة) : و يشتمل برنامج محطات التطهير لسنة 2013 على :
- * الإنتهاء من أشغال إنجاز محطة جديدة و دخولها حيز الإستغلال و هي الجريصة بولاية الكاف،
- مواصلة أشغال إنجاز 5 محطات تطهير جديدة و هي مكثر بولاية سليانة و منزل تميم بولاية نابل و المرناقية بولاية منوبة و بئر مشاركة بولاية زغوان و المزونة بولاية سيدي بوزيد،
- مواصلة أشغال تهذيب و توسيع 4 محطات تطهير و هي نابل SE4 و منزل بوزلفة و الساحلين و المحرس،
- إنطلاق أشغال إنجاز 11 محطة تطهير جديدة بالوسط الحضري و هي سوسة حمدون بولاية سوسة و تازركة/الصمعة/المعمورة و الحمامات الشمالية بولاية نابل و بئر الحفي/سيدي علي بن عون و الرقاب بولاية سيدي بوزيد و تالة و فريانة و سببية/جدليان و فوسانة بولاية القصرين و بن قردان بولاية مدنين و القطار بولاية قفصة،
- إنطلاق أشغال إنجاز محطة التطهير الصناعية بالمنستير/الفجة،
- إنطلاق أشغال تهذيب و توسيع 11 محطات تطهير و هي قفصة و سيدي بوزيد و قرمبالية و القصرين و المهديّة و الوردانين و نفطة و صيادة و سيدي بو علي و الجم و سوسة الجنوبية،

* **التصرف في النفايات** : تم في هذا الإطار ترسيم إعتمادات دفع في حدود 10,305 م د و من المنتظر خلال سنة 2013 مواصلة إنجاز المشاريع التالية :

- المشروع المندمج للتصرف في النفايات الصلبة .
- مواصلة إنجاز المصب المراقب للفضلات و مراكز لتحويل بتونس الكبرى .
- البرنامج الثاني لخلق و إعادة تهيئة المصببات العشوائية للفضلات .
- مواصلة إنجاز المصب المراقب للفضلات بحوض وادي مجردة .
- مواصلة إنجاز المصببات المراقبة للفضلات بولايات قفصة و القصرين و سيدي بوزيد و زغوان و المهدية و توزر و قبلي .

* **التنمية المستدامة** : ينتظر خلال سنة 2013 مواصلة إنجاز البرامج السنوية كدعم القدرات الوطنية في مجال التنمية المستدامة و المساعدة على تهيئة حدائق و نوادي البيئة المدرسية بتكلفة قدرها 1,2 م د و دفع بنفس المقدار .

* **حماية المحيط** : سيتواصل سنة 2013 تنفيذ عدد من المشاريع تتعلق بـ :

- صيانة المنتزهات الحضرية .

- تدعيم الشبكة الوطنية لمراقبة نوعية كل من الهواء و المياه و التربة .
هذا، و قد تم تخصيص إعتمادات دفع في حدود 2,63 م د للقيام بالبرامج السنوية للمحافظة على المحيط .

* **حماية الشريط الساحلي** : تم تخصيص إعتمادات دفع قدرها 2,59 م د للقيام بالبرامج السنوية المتمثلة أساسا في تنظيف الشواطئ و إنجاز الفسح الشاطئية .

* **تكنولوجيا البيئة** : سيواصل مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة سنة 2013 القيام بالبرامج السنوية المتمثلة في :

- تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل البيئي الذي يتضمن مصاحبة المؤسسات لتركيز منظومة التصرف البيئي التونسية و تكوين خبراء في التشخيص و التدقيق البيئي .

- مواصلة البرامج المتعلقة بالطاقات المتجددة و البديلة .
 - تدعيم و تعصير مخابر المركز .
- وقد تم ترسيم إعتمادات دفع في حدود 1,5 م د لإنجاز هذه البرامج السنوية .

التجهيز

6- تعتبر البنية الأساسية المتطورة عنصرا أساسيا في دفع التنمية الإقتصادية والاجتماعية للبلاد حيث يساهم الاستثمار في هذا المجال في الإرتقاء بالنمو الإقتصادي إلى جانب المساهمة في تنامي فرص العمل والدخل وتحسين نوعية الحياة وتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

* وانطلاقا من هذه الأهمية سترتكز الجهود سنة 2013 على دعم ومواصلة استحثاث نسق إنجاز المشاريع الطرقية والعناية بالمسالك الريفية وتطوير وتدعيم الطرقات السيارة و توجيه الإستثمارات خاصة إلى المناطق الداخلية لفك عزلتها.

* وقد تم إدراج حوالي **1 144,6 م د** كاعتمادات دفع ستمكّن من استكمال ومواصلة الأشغال بالنسبة للعديد من المشاريع المتواصلة والجديدة:

1. المشاريع والبرامج المتواصلة :

- تعصير الطريق الوطنية رقم 5 على مستوى ولايتي الكاف وسليانة.
- مضاعفة الطريق الوطنية رقم 3 بين جبل الوسط والفحص.
- بناء وصلة ربط بين برج السدرية والطريق السيارة أ 1.
- برنامج معالجة النقاط السوداء بشبكة الطرقات.
- تهيئة 325 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 13 ولاية.
- تطوير 141 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 6 ولايات.

- بناء 11 جسرا موزعة على 10 ولايات.
- تهيئة 759 كلم من المسالك الريفية موزعة على 23 ولاية.
- تهيئة 1014 كلم موزعة على 181 مسلكا ريفيا داخل 14 ولاية ذات أولوية تم إقرارها بقانون المالية التكميلي لسنة 2011.
- إنجاز الطريق السيارة صفاقس - قابس - رأس جدير والطريق السيارة وادي الزرقاء - بوسالم.
- مواصلة الدراسات الخاصة بالطريق السيارة النفيضة-القيروان-القصرين-سيدي بوزيد - قفصة.
- مواصلة حماية 26 مدينة من الفيضانات موزعة على 17 ولاية.
- برنامج الطرقات بتونس الكبرى لسنة 2012 يشتمل على بناء 6 محولات وتهيئة ساحة باب سعدون.
- برنامج الطرقات المهيكلة للمدن لسنة 2012 يشتمل على :
x مضاعفة الطريق الوطنية رقم 12 بين سوسة والقيروان
(34 كلم)
x مضاعفة الطريق الوطنية رقم 4 بين سليانة وزغوان (60 كلم)
- برنامج 2012 الخاص بتطوير وبناء 201 كلم من الطرقات العصرية الجديدة بولايات زغوان وباجة والكاف وسليانة والقصرين وقفصة .
- برنامج 2012 المتعلق بتهيئة طرقات لتدعيم السلامة المرورية على مستوى الطريق الوطنية رقم 1 (تونس - الزهراء - حمام الأنف) والطريق الوطنية رقم 3 (فوشانة - المحمدية) والطريقين الوطنيتين رقمي 4 و 12 بسليانة.
- برنامج صيانة وتدعيم 1640 كلم من المسالك الريفية المعبدة تتوزع على 217 مسلكا وتهم 23 ولاية.

- دراسات خاصة بالمسالك الريفية المقترحة من قبل المجالس الجهوية على طول 2600 كلم.

- برنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى الذي تم تكليف وكالة التهذيب والتجديد العمراني بانجازه. ويهم 11 مشروعا تتمثل في تهذيب منطقة كرش الغابة ببلدية التضامن المنيهلة ومنطقة سلتان وفندق الجديد بنابل ومنطقة بئر مسيوغة وحشاد ببلدية بنزرت ومنطقة التبان (البورجي) ببلدية القيروان ومنطقة زريق والأمل ببلدية قابس ومنطقة البحر الأزرق ببلدية المرسى ومنطقة بيرين ببلدية سيدي حسين ومنطقة جعفر ببلدية رواد ومنطقة الأولمبي ببلدية القصرين ومنطقة النوامر ببلدية سيدي بوزيد ومنطقة البحري 1 و 2 و 3 ببلدية صفاقس.

- انجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي والذي يهدف إلى تلبية احتياجات الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من السكن اللائق .
ويتمثل البرنامج في :

• إزالة المساكن البدائية بكافة الولايات وتعويضها بمساكن جديدة(حوالي 10.000 وحدة)

• توفير مساكن إجتماعية فردية وجماعية موجهة لبعض الفئات الإجتماعية (حوالي 20.000 وحدة).

- انجاز برنامج لتهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى قصد تحسين ظروف العيش بها وعددها 119 حيا بـ62 بلدية و 8 مجالس جهوية يقطنها قرابة 685 ألف ساكن ومنتظر إنجازه على مدى سنوات 2012-2016.
وتتمثل مكونات البرنامج في :

§ تحسين ظروف العيش من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية وذلك بـ:

- * تعبيد حوالي 955 كلم من الطرقات
- * مد حوالي 258 كلم من قنوات المياه المستعملة
- * مد حوالي 146 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار
- * تركيز حوالي 19 685 نقطة إنارة عمومية
- * تحسين حوالي 15 800 مسكنا.

§ التجهيزات الجماعية تتمثل في :

- * بناء 67 قاعة متعددة الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي....)
- * إنجاز 54 ملعب حي .

§ البنية الاقتصادية : وذلك بإقامة 41 فضاءا إصطناعيا أو اقتصاديا داخل الأحياء المعنية أو حذوها.

2. أهم المشاريع الجديدة :

- البرنامج السنوي للصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة والجسور على طول 1021 كلم (منها 577 كلم تغليف مضاعف) وموزعة على 23 ولاية.
- تعبيد حوالي 683 كلم من المسالك الريفية موزعة على 23 ولاية.
- تدعيم 222 مسلكا ريفيا بطول 1496 كلم موزعة على 23 ولاية وذلك في نطاق الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية.
- برنامج الطرقات بتونس الكبرى ويحتوي على تدعيم 19,7 كلم من الطرقات المرقمة بتونس ومنوبة وبن عروس وتهيئة مفترقين بمنوبة وبن عروس.

- إنطلاق برنامج جديد لتحسين 139,3 كلم من الطرقات الحدودية يتمثل في تدعيم 81,4 كلم وتهيئة 57,9 كلم من هذه الطرقات.
- برنامج تهيئة الطرقات المرقمة لتدعيم السلامة المرورية يتضمن بناء ممرات علوية للمتجولين بتونس وبن عروس وسوسة وإصلاح شبكة الإنارة العمومية بتونس الكبرى و نابل و سوسة و المنستير و صفاقس و قابس بالإضافة إلى إصلاح و إنجاز مخفضات السرعة طبقا للمواصفات الفنية و تركيز إشارات عاكسة بالمنعرجات .
- برنامج جديد لإقتناء معدات ثقيلة تتمثل بالخصوص في 5 آلات ماسحة و حاملة معدات و آلة كاسرة مزنجرة و 5 آلات شحن و حفر و 24 شاحنة 3,5 طن و آلة رفع بضائع .
- برنامج إقتناء أراضي لتحرير حوزة المشاريع المزمع إنجازها سنة 2014.
- دراسات خاصة بالطرقات تتعلق بإنجاز وصلات طرقات سريعة بالشمال الغربي و الوسط الغربي و الجنوب الغربي تربط بين هذه المناطق و الطريق السيارة و كذلك القيام بدراسة بعض الطرقات المرقمة أو المنعرجات المقترحة من قبل المجالس الجهوية .
- برنامج حماية الشواطئ من الإنجراف البحري يشتمل على عدد من شواطئ بنزرت و الشابة و دار شعبان و حومة السوق جربة و أجيم و ولاية بن عروس .
- حماية "فلاز" المنستير من الإنجراف البحري.
- حماية 15 مدينة من الفيضانات موزعة على 11 ولاية بالإضافة إلى برنامج الصيانة الدورية للمنشآت المائية المنجزة في نطاق هذه المشاريع .
- برنامج إعادة تأهيل مركز التجارب و تقنيات البناء يتمثل في إقتناء معدات البحث و التجارب بالإضافة إلى تدعيمه بالموارد البشرية و المادية اللازمة ليقوم بنشاطه على أحسن وجه .

النقل

7- تتلخص أهم التوجهات في هذا المجال في مواصلة إنجاز المشاريع الخاصة بالشبكة الحديدية السريعة (نفق السيدة المنوبية و البنية التحتية و المحطات للخطين D و E) و الشركة الوطنية للسكك الحديدية و شركة النقل بتونس إضافة إلى مساندة الشركات الجهوية للنقل من خلال دعم مجهودها الإستثماري عن طريق المنحة المسندة لها لمساعدتها على تجديد أسطولها و النهوض بجودة الخدمات المقدمة للمواطن في الجهات .

المشاريع المتواصلة :

- تم للغرض تخصيص اعتماد قدره 18,940 م د يتوزع أساسا كما يلي :
- الشركة الوطنية للسكة الحديدية : 1 م د لإستكمال تهيئة محطة حلق الوادي لنقل البضائع .
 - شركة النقل بتونس - النقل الحديدي عبر المترو : 15 م د لتجديد الهيكل الأساسي بخط تونس حلق الوادي المرسي .
 - الشركة الجديدة للنقل بقرقنة : 2,640 م د و ذلك لتسديد القسط الأخير المتعلق بصنع السفينة " سرسيينا " .

المشاريع الجديدة :

قدرت الإعتمادات الموجهة للمشاريع الجديدة بحوالي 55,3 م د و تهم أساسا :
الشركة الوطنية للسكك الحديدية : 37,760 م د موزعة بالأساس بين المشاريع و البرامج التالية .

- تجديد و حماية شبكة السكة الحديدية (8,740 م د) .
- إصلاح أضرار الفيضانات و زحف الرمال (1,3 م د) .
- البرنامج السنوي للصيانة الكبرى (15 م د) .
- تهيئة الخطوط داخل المحطات (1 م د) .

- . شركة النقل بتونس - النقل الحديدي عبر المترو: (2,650 م د) تهم
- أساسا تجديد و صيانة السكة الحديدية (1,5 م د) .
- . الشركة الجديدة للنقل بقرقنة : إعمادات قدرها 1,1 م د منها 1 م د لفائدة برنامج الصيانة الكبرى .
- . الشركات الجهوية للنقل: 8,0 م د مخصصة لإعانة الشركات على مجابهة الصعوبات المالية التي تواجهها لتجديد أسطول الحافلات.

التنمية الجهوية و التخطيط

- 8- تم تدعيم تدخلات وزارة التنمية الجهوية لتشمل كل الجهات لدعم قدراتها على دفع النمو و إحداث مواطن الشغل و تحسين نوعية الحياة عن طريق البرامج الجهوية للتنمية .
- و تتمثل أبرز التوجهات و الأهداف لمشروع ميزانية الوزارة لسنة 2013 في مجال دعم التنمية بالجهات في :
- المساهمة في توفير المرافق الأساسية و تحسين ظروف العيش بالمناطق ذات الأولوية .
- توفير التشغيل الظرفي من خلال مواصلة تمويل برامج الحضائر الجهوية في نطاق البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج الحضائر الجهوية للتنمية.
- دعم مقومات التنمية بالمعتمديات ذات الأولوية من خلال مواصلة برنامج التنمية المندمجة الذي تشمل تدخلاته 90 معتمدية يتواجد أغلبها بالولايات الداخلية (73 معتمدية) .
- المساهمة في دفع الإستثمار الخاص بالجهات من خلال الدارسات و الندوات التي تقوم بها المندوبية العامة للتنمية الجهوية و دواوين التنمية الجهوية و من خلال مساهمة البرنامج الجهوي للتنمية في تمويل آلية

التمويل الذاتي للمشاريع المتحصلة على الموافقة المبدئية للتمويل من قبل البنك التونسي للتضامن بالإضافة إلى الإعتمادات التي تم رصدها لمعاوضة جهود مجامع الصيانة و التصرف لإعادة تهيئة المناطق الصناعية خارج مناطق التنمية الجهوية .

. و تتمثل أهم التوجهات لسنة 2013 في مجال التخطيط في :

- الشروع في الأعمال التحضيرية للتعداد العام للسكان و السكنى لسنة 2013 بكلفة 10,0 م د .

- متابعة وضعية التشغيل و البطالة من خلال إنجاز المسوحات الثلاثية حول التشغيل بـ 2,6 م د .

- متابعة الوضع الإقتصادي بالمؤسسات من خلال إنجاز الإستبيان الوطني حول القدرة التنافسية .

التنمية الجهوية :

سيتم خلال سنة 2013 مواصلة دعم تدخلات وزارة التنمية الجهوية و التخطيط بتمويل برامج تبلغ تكلفتها 1200 مليون دينار موزعة بين :

- البرنامج الجهوي للتنمية 650 م د .
- برنامج التنمية المندمجة 520 م د .
- برنامج الحضائر الجهوية للتنمية 15 م د .
- برامج أخرى 15 م د .

أ- البرنامج الجهوي للتنمية :

يقترح بالنسبة لسنة 2013 تخصيص برامج بتكلفة تبلغ 650 م د تخصص بالأساس لبرنامج تحسين ظروف العيش و خلاص عملة الحضائر الجهوية و تمول هذه التدخلات بواسطة إعتمادات متوفرة من ميزانية 2012 (300 م د) بالإضافة إلى رصد إعتمادات جديدة 350,0 م د بعنوان سنة 2013 .

ب- برنامج التنمية المندمجة :

يقترح تخصيص مبلغ 520 م د لفائدة برنامج التنمية المندمجة و تشمل تدخلات هذا البرنامج 90 معتمدية، منها 73 بالولايات الداخلية و تبلغ كلفته 520 م د تمول من ميزانية الدولة في حدود 32,2 % و الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي بنسبة 40,4 % و مصادر تمويل أخرى لتمويل العناصر الفردية (بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة و البنك التونسي للتضامن و الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية و الصيد البحري و الجمعيات..) و ذلك في حدود 27,4 % و قد تم إعطاء الأولوية المطلقة للجهات الداخلية التي تشكو تأخرا في مؤشرات التنمية و ذلك عبر تخصيص 81,1 % من مشاريع البرنامج الذي تشرف عليه المندوبية العامة للتنمية الجهوية لفائدتها . و بالنسبة لسنة 2013 فقد تم رصد 30 م د على موارد قروض خارجية موظفة للبرنامج بالإضافة إلى 108,5 م د متوفرة لدى المندوبية من ميزانيات سابقة .

ت- برنامج الحضائر الجهوية للتنمية : 15 م د و الذي يخص 70 % من إعتماداته إلى الولايات الداخلية .

و يساهم البرنامج الذي تتصرف فيه المندوبية العامة للتنمية الجهوية التي تتولى إحالة الإعتمادات إلى المجالس الجهوية في دعم التشغيل الظرفي و إنجاز أشغال ذات مصلحة عمومية .

ث- البرامج الأخرى : سيتم دعم هياكل الوزارة بإعتمادات تبلغ 15 م د قصد القيام بتدخلات أهمها :

- . المسوحات الإقتصادية و حول التشغيل : 3,6 م د
- . التعداد العام للسكان و السكنى سنة 2013 : 10,0 م د

وتبعاً لذلك تتوزع اعتمادات الدفع بعنوان سنة 2013 كالتالي :

- 1- البرنامج الجهوي للتنمية:
- إعادة تهيئة مناطق صناعية خارج مناطق التنمية الجهوية
3 م د
- المساهمة في التمويل الذاتي لمشاريع البنك التونسي للتضامن
10 م د
- برنامج الحضائر العادية والظرفية
150 م د
- برنامج تحسين ظروف العيش
174 م د
- إحدات وتدعيم مواطن الشغل
10 م د
- تدعيم سعر شراء الحلفاء
2 م د
- التكوين المهني
1 م د
- 2- برنامج التنمية المندمجة (المندوبية العامة للتنمية الجهوية) على موارد قروض خارجية
30 م د
موظفة
- 3- برنامج الحضائر الجهوية للتنمية (المندوبية العامة للتنمية الجهوية)
15 م د
- 4- تدخلات الهياكل التابعة للوزارة
15 م د
منها : التعداد العام للسكان والسكنى (10 م د)
المسوحات الاقتصادية حول التشغيل (3.6 م د)

قطاع الاستثمار والتعاون الدولي

9- تتمثل أهمّ التوجّهات بالنسبة لقطاع الاستثمار والتعاون الدولي لسنة 2013 في :

- تدعيم قدرات هياكل الاستثمار الداخلي والخارجي والتعاون الفني في بلورة الأهداف الأساسية وتجسيماها على مستوى التشغيل ومزيد استقطاب الاستثمارات الخارجية واستشراق مزيد من فرص التشغيل بالخارج للكفاءات في إطار التعاون الفني .
- تكثيف الجهود لدفع التعاون الدولي بمختلف أبعاده الاقتصادية والمالية والفنية مع المنظمات العالمية والتكتلات الإقليمية وخاصة الاتحاد الأوروبي ودول الخليج والمغرب والبلدان الإفريقية والمنظمات الإسلامية.
- العمل على تعبئة أكثر قدر ممكن من الاستثمارات الخارجية المباشرة والسعي إلى دفع الاستثمار الخاص.
- تعديل النظرة الخارجية للوضع التونسي وذلك بترويج صورة آية لتونس كموقع متميز للاستثمار بإنجاز برنامج اتصالي مع عدة دول.

السياحة

10- ستتواصل الجهود سنة 2013 لدعم الترويج والإشهار باعتبار تواصل تأثير الأزمة التي شهدها القطاع خلال سنة 2011 وانعكاسها على سنة 2013 . وللغرض وقد تمّ رصد اعتمادات في حدود **72,677 م د** تتوزع بين ميزانية التنمية للـديوان الوطني التونسي للسياحة بـ **64,764 م د** وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي بـ **7 م د** بالإضافة إلى **0,913 م د** ستخصص للاستثمارات المباشرة للوزارة.

المشاريع والبرامج المتواصلة :

- تتمثل المشاريع المتواصلة بالأساس في مشاريع البنية الأساسية وتشمل :
- أ- المناطق السياحية التقليدية: 0.7 م د تهم المناطق السياحية بتونس الشمالية ونفطة وطبرقة وتوزر والمهدية
- ب- المناطق السياحية الجديدة : 0.9 م د تهم المناطق السياحية بتطاوين وعين دراهم .

المشاريع والبرامج الجديدة :

- تتمثل البرامج السنوية الجديدة بالأساس في:
- برنامج الدعاية والنشر: (53 م د) تخصص للنهوض بصورة تونس السياحية وتشمل بالأساس الإشهار الوطني وحملات الإشهار المشترك إلى جانب العلاقات العامة بهدف ترويج المنتوجات ذات القيمة المضافة كالقولف والمعالجة بمياه البحر وسياحة المؤتمرات والسياحة الثقافية والسياحة الترفيهية.
- إعانة الدولة لباعثي المشاريع السياحية: تتمثل في تحمل الدولة لتنفيل فوائض القروض المسندة لفائدة القطاع علاوة على إسناد منح الاستثمار في مناطق التنمية الجهوية ومنحة دراسات الهندسة المدنية. وقد تمّ ترسيم مبلغ 8,0 م د بميزانية الديوان الوطني التونسي للسياحة .

11- تتمثل أبرز توجهات سنة 2013 في :

- الربط بين منظومة البحث والإبتكار والتصنيع بإحداث أقطاب تكنولوجية وفضاءات صناعية مساندة لها لمزيد إستقطاب الإستثمارات الأجنبية في القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية والرفع من نسق إحداث المؤسسات و مواطن الشغل خاصة لحاملي شهادات التعليم العالي .
- مزيد دعم تشجيعات الدولة للإستثمار الصناعي الخاص من خلال تعزيز الإمكانيات المرصودة لفائدة صندوق التطوير و اللامركزية الصناعية بما يتماشى و الأهداف الطموحة الخاصة بتثبيت الإنتعاشة المسجلة و الزيادة في نسقتها فيما يتعلق بعدد و حجم المشاريع التي يمولها الصندوق .
- مواصلة دعم الإستثمار بمناطق التنمية الجهوية بتوفير الأراضي الصناعية و العناية بها و بلوغ نهاية سنة 2013 نسبة 40 % من تنفيذ البرنامج المتعهد به من قبل الوكالة العقارية .
- مزيد الإستجابة لحاجيات الجهات الداخلية ذات الأولوية في مجال المناطق الصناعية إضافة إلى المناطق التي تتجزها الوكالة العقارية و ذلك بالمساهمة في تكلفة الشبكات الخارجية اللازمة للمناطق الصناعية التي تتجزها شركات التصرف في المركبات الصناعية و التكنولوجية و القطاع الخاص بما يساعد على أرضية ملائمة لإحداث المؤسسات و توفير فرص عمل جديدة بهذه الجهات .
- دعم منظومة التحكم في الطاقة و ذلك بالشروع في وضع إستراتيجية جديدة للتدخل في هذا المجال بالنسبة للفترة المقبلة تركز أساسا على الترفيع في نسبة الطاقات المتجددة لإنتاج الكهرباء . و ترشيد إستهلاك الطاقة في قطاعي البناءات و النقل .

أهم المشاريع الجديدة :

. برنامج البحوث التنموية :

المصادقة على تمويل 20 مشروع بحث و تجديد في إطار تشخيص و دراسة أفكار و اقتراحات مجددة لدى المؤسسة : 1,5 م د .

. برنامج تطوير البنية التحتية الصناعية بالمناطق الداخلية :

يهدف هذا البرنامج إلى دعم قدرة الدولة على الإستجابة لطلبات الجهات الداخلية في مجال البنية التحتية الصناعية عبر تشريك الخواص في إنجاز تهيئة المناطق والفضاءات الصناعية وتحمل الدولة لكلفة ربط هذه المناطق بالشبكات الخارجية مما يستوجب مساهمة من الدولة في هذا النطاق تقدر بـ : 3,4 م د .

. صندوق النهوض و تطوير اللامركزية الصناعية (FOPRODI) :

تم تخصيص منحة لفائدة الصندوق في حدود 65,0 م د مقابل 58,0 م د سنة 2012 و ذلك نتيجة الزيادة الملحوظة في عدد و حجم المشاريع الموافق على تمويلها لفائدة الباعثين الجدد و المؤسسات الصغرى و المتوسطة و كذلك إعتقاد نسبة تطور هامة في منحة الإستثمار الموافق عليها بمناطق التنمية الجهوية و يرجع النمو المنتظر في عدد المشاريع إلى التدابير التي اتخذت في نطاق إستهداف تعافي الإقتصاد الذي ينتظر منه الكثير بالنسبة للنهوض بالصناعات الصغرى و المتوسطة و كذلك قرار الرفع في قيمة الإستثمارات للمشاريع التي تحضى بمساهمة الصندوق و ذلك بنسبة 100 % و الرفع في سقف المنحة المسداة بعنوان التنمية الجهوية و إدراج الأموال المتداولة في كلفة الإستثمار عند إسناد المنحة .

أهم المشاريع الجديدة :

- تهيئة الأقطاب التكنولوجية والمناطق الصناعية المساندة لها وذلك في إطار توجه إستراتيجي يهدف إلى توفير بنية تحتية تكنولوجية مما يساعد على إنجاز مشاريع ذات قيمة مضافة عالية.

- وستمكن الإعتمادات المقترحة في هذا النطاق والبالغة 18,0 م د من مواصلة أشغال التهيئة الخارجية لـ 5 أقطاب تكنولوجية من المنستير/الفجة-سوسة-بنزرت-قابس وقفصة.

- تهيئة الأراضي الصناعية بمناطق التنمية الجهوية بكلفة جمالية بحوالي 191,0 م د (عقارب - الغربية- باجة(بوتفاحة)- بوعرادة 2- الكريب- الفحص(جباس)-حمام الزربية 3- سيدي بوزيد (السودة1)- مدنين (تاجرة1)- السبيخة1- سجنان- الكاف (واد الرمل)- جندوبة (الإرتياح 1)- القصرين 2- توزر- تطاوين (الخبطة1)- قبلي (القلعة)- منزل شاكر- حمام الزربية 4 (قسط أول)- بن قردان- دخان- سبيطلة1- جلما (سيدي بوزيد)- الرقاب- حمام الزربية 4 (قسط ثان)- جندوبة (الإرتياح 2) - السرس- تيرسق- السبيخة 2 - سليانة 3- لعروسة- قبلي (بشلي)- توزر (حزوة)) و إعادة تهيئة 11 منطقة صناعية متواجدة بمناطق التنمية الجهوية (الحنشة- زغوان- القصرين- باجة- عقارب- المثلوي- الكاف- جندوبة- القيروان طريق تونس- القيروان طريق الباطن- جبنيانة) بكلفة تقديرية بـ 21,0 م د .

و تقدر الدفعات في سنة 2013 بحوالي 34,5 م د تمول بواسطة منحة تبلغ 1,9 م د لفائدة الوكالة العقارية الصناعية إضافة إلى الموارد المتأتية من مبيعات الأراضي الصناعية و البالغة حوالي 10,0 م د و الموارد المحتمل توفيرها لدى الوكالة في نهاية 2012 و المقدرة بـ 22,6 م د .

12- تمّ إعداد مشروع ميزانية وزارة التربية لسنة 2013 في نطاق جملة من الأهداف الكمية والنوعية تمّ تحديدها حسب الأولويات و للعرض تم رصد إعتمادات قدرها 219,8 م د :

ن تحسين ظروف الدراسة بالمؤسسات التربوية :

يرتكز العمل بالأساس على:

- دعم البنية الأساسية والتجهيزات من خلال إحداث عديد المؤسسات التربوية ورصد برنامج توسعات بمختلف المراحل التعليمية وذلك للتخفيف من الاكتظاظ ومجارة التطور العمراني للمدن.
- إيلاء عنصر التهيئة والصيانة عناية خاصة للمحافظة على ديمومة المؤسسات .
- تحسين ظروف الإقامة بالمباني المدرسية وخاصة بالجهات التي تعتبر الإقامة بها عنصرا أساسيا لمواصلة الدراسة.
- دعم المطاعم المدرسية من خلال توسيع شبكة المدارس الابتدائية المنتفحة وتحسين الخدمات للمنتفعين .

ن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين التلاميذ والمؤسسات والجهات من

خلال:

- تعميم السنة التحضيرية بالتعاون مع القطاع الخاص وتركيز مجهود الدولة على الجهات الأقل حظا.
- العناية بالمؤسسات التربوية التي تسجل نسب نجاح دون المعدل الوطني.
- توفير الظروف الملائمة للأطفال من ذوي الإحتياجات الخاصة للإنتفاع بحق التعليم مثل غيرهم من الأطفال من خلال تطوير شبكة المدارس الدامجة.

U تجهيز المدارس بالتقنيات الحديثة :

- تجهيز المؤسسات التربوية بالتجهيزات الإعلامية وربطها بشبكة الأنترنت
- إدماج التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في التعلم.

وقد تمّ في هذا الصدد إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصل إنجازها وذلك لإستكمال أشغال التهيئة والتوسعة وبناء مدارس إبتدائية و25 مدرسة إعدادية و 3 مدارس إعدادية نموذجية بكل من بن عروس و سليانة و صفاقس و 14 معهد ثانوي و مدرسة تونس الدولية و 5 معاهد نموذجية ببن عروس و الكاف و جندوبة و سيدي بوزيد و صفاقس .

كما تمت برمجة إنجاز مشاريع جديدة تتمثل في بناء 17 مدرسة إعدادية (قمرت - سكرة - سجنان - بوعرادة - الكامور بحاسي الفريد القصرين - سبيطلة - حيدرة - قصر قفصة - أولاد بو سعد القطار - توزر - نفطة - مدينين الشمالية - قرقور عقارب - العوابد صفاقس - الغضابنة قصور الساف - القيروان الجنوبية - حمام الغزاز) و مدرسة إعدادية نموذجية بباجة و القسط الثاني من بناء 3 مدارس إعدادية بكل من الخرشف و الحنية بسيدي بوزيد و العقبة بتونس و 15 معهد ثانوي (العوينة 2 - المرناقية - المحمدية - جبل الوسط - المتلين بينزرت - جرزونة - بلطة بو عوان جندوبة - القصرين الشمالية - حمودة القصرين - الدغرة القصرين - جرجيس - السلطانية ساقية الداير كندار - عين جلولة القيروان - الزهروني) و 2 معهدين نموذجيين بكل من سليانة و تطاوين.

و بالإضافة إلى ذلك فقد تم التركيز في إقرار البرامج السنوية على عمليات الصيانة و التعهد للمباني و التجهيزات الموجودة حيث خصصت لبرامج الصيانة ضمن المشاريع الجديدة كلفة قدرها 120 م د و إتمادات دفع في حدود 78 م د .

13- تبلغ نفقات التنمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان سنة 2013 ما قدره 230,7 م د موزعة بين مشاريع وبرامج متواصلة 167,7 م د ومشاريع وبرامج جديدة 63 م د .

و ستخصص الاعتمادات المشار إليها أساسا للمشاريع و البرامج التالية :

• مشاريع و برامج متواصلة :

- الدراسات المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي و البحث و دفعات خاصة ببناء مقرات لبعض الجامعات بالمناطق الداخلية (1,7م د).
- مواصلة انجاز البرامج المتعلقة ببناء أقساط جديدة لمؤسسات التعليم العالي أو القيام بعمليات توسيع ببعض المؤسسات بالإضافة إلى قوائم تدريس و مدرجات ببعض المؤسسات الأخرى : (45 م د).
- مواصلة القيام بأشغال تهيئة و ترميم لبعض المؤسسات التي تقادمت مقراتها (8,2 م د).
- تجهيز مؤسسات التعليم العالي و خاصة منها المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية و المؤسسات الجامعية التي تم إنجازها بالأقطاب التكنولوجية و الممولة بالتعاون مع البنك الأوروبي للإستثمار (19,3 م د) ، بالإضافة إلى تجهيز المؤسسات الجامعية و ذلك باقتناء تجهيزات دراسية و علمية و إعلامية (5,6 م د).
- بناء و توسيع مؤسسات الخدمات الجامعية وذلك بمواصلة إنجاز بعض المؤسسات (مبانيات و مطاعم جامعية) ثم الشروع فيها خلال السنوات القادمة (12,1 م د).
- تهيئة بعض مؤسسات الخدمات الجامعية القديمة (7,6 م د).

- برامج البحث العلمي من وحدات و مخابر و مدارس الدكتوراه و تراسل المعطيات لمركز الحساب الخوارزمي (7,1 م د) .
- تدعيم الاشتراكات عبر الشبكة الموحدة للبحث العلمي (0,9 م د)
- مواصلة تجهيز مراكز البحوث بكل من صفاقس، سوسة و برج السدرية (9,7 م د)
- مواصلة اقتناء التجهيزات العلمية الكبرى (3,8 م د)
- مواصلة تجديد وإحداث المخابر وتأهيل وحدات البحث عبر البرامج الوطنية للبحث العلمي (22,0 م د)
- مواصلة تهيئة الأقطاب التكنولوجية (4 م د).

• مشاريع و برامج جديدة (التعليم العالي) :

- القيام بدراسات فنية و معمارية تتعلق ببناء أو توسيع مباني لإيواء مؤسسات التعليم العالي و البحث بكلفة 3,5 م د و اعتماد دفع يبلغ 1,2 م د .
- بناء و توسيع بعض مؤسسات التعليم العالي و البحث و خاصة بالمناطق الداخلية (المهدية و صفاقس و سيدي بوزيد) و ذلك بتكاليف تبلغ 33,2 م د و اعتمادات دفع تبلغ 3,3 م د .
- تجهيز بعض مؤسسات التعليم العالي و خاصة منها المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية و كليات العلوم و مدارس المهندسين و المعاهد التحضيرية للدراسات الهندسية بتكاليف تقدر بـ 6,7 م د و اعتمادات دفع تبلغ 1,5 م د .
- تهيئة بعض مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي و ذلك بكلفة قدرها 21,7 م د و إعتما د دفع يبلغ 8,0 م د
- بناء مؤسسات خدمات جامعية جديدة بالمناطق الداخلية التي تشكو عجزا في طاقة الإيواء و خاصة بسيدي بوزيد و القصرين و جندوبة و القيروان و مبيات بالأقطاب التكنولوجية بصفاقس و برج سدرية و سيدي ثابت

- بالإضافة إلى بناء فضاءات ثقافية و ترفيهية لفائدة الطلبة و تبلغ كلفة هذه المشاريع و البرامج 62,0 م د و اعتماد الدفع 4,5 م د .
- تهيئة لبعض مؤسسات الخدمات الجامعية بتكلفة قدرها 15,9 م د و اعتماد دفع يبلغ 4,4 م د .
 - البحث العلمي الجامعي المتمثل في مدارس الدكتوراه و تراسل المعطيات لمركز الحساب الخوارزمي بتكلفة قدرها 7,0 م د يدفع منها 4,5 م د.
 - تجهيزات دراسية وعلمية و إعلامية لمؤسسات التعليم العالي و ذلك لتعويض التجهيزات القديمة أو لمواكبة التطور العلمي للتجهيزات و تبلغ تكلفة هذه التجهيزات 29,1 م د يدفع منها 11,5 م د .
 - تجهيز الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بوسائل نقل ذات صبغة بيداغوجية بكلفة 1,9 م د يدفع منها 0,9 م د .
- أهم المشاريع و البرامج الجديدة : (البرنامج الوطني للبحث العلمي)
- مواصلة إنجاز البرنامج الوطني للبحث العلمي لسنة 2011 في مجالات الصحة و الفلاحة و البيوتكنولوجيا .
 - مواصلة إنجاز برنامج سنة 2012 .
 - الشروع في إنجاز برنامج لسنة 2013 .
- Z** إقتناء تجهيزات علمية كبرى :
- إقتناء تجهيزات علمية لفائدة كل من :
- مركز البيوتكنولوجيا بصفاقس .
 - المركز الوطني لعلوم المواد .
 - المعهد الوطني للبحث و التحليل الفيزيائي الكيميائي .
- و تقدر كلفة البرنامج بـ 3 م د لذلك يقترح رصد 3 م د كإعتمادات تعهد و دفع .

Z الشبكة الموحدة للبحث العلمي :

يتمثل المشروع في إقتناء إشتراكات الكترونية في مجلات و دوريات علمية و وضعها على الخط على ذمة كافة الباحثين على الصعيد الوطني .
و تبلغ كلفة البرنامج 8,4 م د و 5 م د كإعتمادات دفع .

التكوين المهني والتشغيل

14- يعكس مشروع ميزانية سنة 2013 مواصلة إيلاء الأهمية اللازمة لتيسير إدماج طالبي الشغل بإعتبار الأولوية التي يحضى بها التشغيل على المستوى الوطني حيث تمّ للغرض إدراج إعتمادات تناهز **580 م د** بميزانية وزارة التكوين المهني والتشغيل موزعة خاصة بين الصندوق الوطني للتشغيل (520 م د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (60 م د) والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى (20 م د).

ويرتكز مجهود القطاع على دعم منظومة وآليات الشغل كما يلي :

1- آليات معالجة سوق الشغل:

يستقطب الصندوق الوطني للتشغيل جلّ الإعتمادات المخصصة لمساعدة حوالي **400 ألف** طالب شغل على الإدماج المهني. إذ يتم سنويا رصد إعتمادات هامة بوزارات أخرى قصد النهوض بالتشغيل.

ستواصل الجهود خلال سنة 2013 لدعم هذا الصندوق بإعتمادات تبلغ **520 م د** منها **170 م د** بعنوان برنامج التشجيع على العمل (جديد) الذي تم بمقتضاه إنهاء العمل ببرنامج "أمل".

وهو عبارة عن آلية تهدف إلى تشجيع الشبان المعنيين على الانخراط في ديناميكية العمل عن طريق اكتساب مؤهلات إضافية قصد الترفيع من تشغيليتهم وتوفير منحة شهرية لحاملي الشهادات العليا بـ200 د وفرص للتربص قصير

المدى والإحاطة الفرديّة المشخصة والتكوين القصير .وقد قدر عدد المستفيدين الجدد من هذا البرنامج قرابة **80 ألف** شاب وشابّة .
كما سيواصل الصندوق تمويل البرامج العاديّة وخاصة برنامج تربصات الإعداد للحياة المهنيّة بإسناد منح التربص لحوالي 60 ألف شاب و شابة باعتماد قدره 100 م د .

2- التكوين المهني الأساسي:

أ- التكوين المهني الأساسي لتحسين كفاءة الشبان

- تمّت برمجة إعتمادات بـ 35 م د قصد مواصلة بناء وتحديث مراكز تكوين وتدريب مهني بـ 25 م د والشروع في إحداث فضاءات جديدة للتكوين والتدريب بـ 10 م د وخاصة برنامج تطوير جهاز التكوين في مهن صناعة الطائرات.

- ستمكن هذه الاستشارات من دعم فضاءات التكوين والتدريب التي تستقطب سنويا قرابة 100 ألف شاب وشابّة.

- سيتمّ سنة 2013 استقطاب ألفي شاب في نطاق برنامج صك التكوين المهني بإعتماد يبلغ 2.25 م د موزعين بين 500 مستفيد في إطار برنامج صك التكوين لفائدة الولايات التي لا يتوفر بها التكوين المنظر مع تحمل الدولة لكلفة التكوين بنسبة قد تصل إلى 100 % و 1500 موطن تكوين لفائدة طالبي الشغل موزعة على المستوى الوطني وتهدف لتنمية التشغيلية وضمان الإدماج المهني.

ب- التكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات

يتحمل صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني الإعتمادات اللازمة لتمويل دورات تكوين قصيرة لتبلغ عدد المشاركات 260 ألف مشاركة تستفيد منها 8 200 مؤسسة بإعتمادات جمليّة تناهز 40 م د منها إعتماد بـ 30 م د في نطاق نظام التسبقة على الأداء المستوجب إنفاقه من قبل المؤسسة على أنشطة تكوين أعوانها دون أدائه إلى الدولة .

3- تمويل المشاريع:

ستمول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2013 في نطاق الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى حوالي 4 800 مشروعا بتكلفة تبلغ 80 م د منها اعتماد يتم إسترجاعه يقدر بـ 20 م د تسنده الدولة لتمويل هذه المشاريع .

وتتحمل الدولة في هذا المجال مبلغا يتم إسترجاعه بعد خلاص القرض (60% من تكلفة المشروع) يتراوح ما بين 32% و36% من قيمة الإستثمار ومنحة إستثمار بـ 6% تحتسب على أساس قيمة المشروع. هذا، ويتحمل الصندوق الوطني للتشغيل مبلغا يقدر بـ 45 م د قصد إسناد 90 ألف تمويل صغير.

الشباب والرياضة

- 15- العمل التدريجي على تقليص الفوارق بين الجهات و الارتقاء بمؤشرات البنية الأساسية بالمناطق الأقل نموا في نطاق المشاريع و البرامج المتأكدة التي تعتبر ذات أولوية بالنسبة للقطاع .**
- صيانة المنشآت الرياضية و تعهدها و تأهيلها بهدف حمايتها و المحافظة عليها من التدهور .
 - تدعيم البنية الأساسية الرياضية و الشبابية عبر إحداث الملاعب الرياضية و قاعات الألعاب الفردية و الجماعية في نطاق مقاربة متكاملة تلائم بين مقتضيات النشاط الرياضي و أولويات التنمية الجهوية .
 - إعطاء دفع متميز لرياضة السباحة عبر إحداث و دراسة إحداث 3 مسابح رياضية .
 - إحداث و دراسة إحداث 5 مضامير إصطناعية لألعاب القوى .

- تأهيل المركبات الرياضية الكبرى .
- تعشيب 37 ملعبا و تنوير تدريجي لملاعب كرة القدم بالولايات التي تقل بها نسبة التغطية .
- إقتناء وتركيز 7 سبورات إلكترونية بملاعب نوادي الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم.
- مواصلة تهيئة المراكز الوطنية والجهوية المختصة بهدف الارتقاء بأداء النخب الرياضية وخاصة بأصناف الشبان.
- مواصلة برنامج تهيئة الفضاءات الرياضية بالمدارس الابتدائية و تجسيم الخطة الوطنية لإحداث ملاعب الأحياء .
- إعادة صياغة منظومة التنشيط الشبابي ووضع الإطار التشريعي المنظم لمؤسسات الشباب، دور الشباب والمركبات الشبابية.
- تعميم دور الشباب على كافة المعتمديات مع مواصلة برنامج تهيئة وتأهيل المنشآت الشبابية في مستوى البنية الأساسية والفضاءات الخارجية والتجهيزات الاجتماعية والتربوية.
- التحويل التدريجي لمراكز سياحة الشباب، مراكز الإقامة ومراكز التخيم والاصطياف إلى مؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية بهدف الارتقاء بأدائها وإضفاء المرونة و النجاعة على أساليب تسييرها وإدارتها وتحسين خدماتها وتطوير بنيتها الأساسية ووسائل عملها وتجهيزاتها.
- تأهيل وتطوير شبكة المركبات الشبابية.
- تجهيز نوادي الشباب الريفي وتعزيز أسطول دور الشباب المتنقلة.
- نشر الثقافة الرقمية في المناطق الريفية من خلال اقتناء وتجهيز حافلات للإعلامية والإنترنت.

الثقافة :

16- تتمثل أهمّ التوجهات وأهداف قطاع الثقافة في:

- العناية بالقطاعات الإبداعية كالكتاب والسينما (الأفلام الطويلة والأفلام القصيرة والوثائقيات) و المسرح و الفنون التشكيلية و الموسيقى و التظاهرات الثقافية إلى جانب الإحاطة بالمبدعين من خلال إسناد منح لفائدة الجمعيات والفرق.
- تعميم التغطية بدور الثقافة والمكتبات على كل المعتمديات.
- ربط جميع الفضاءات بشبكة الأنترنات ذات التدفق العالي.
- تجهيز الفضاءات الثقافية.
- مزيد العناية بالتراث الوطني وتوظيفه لتحقيق النقلة المنشودة للسياحة الثقافية.

وقد تمّ رصد اعتمادات جمالية بعنوان نفقات التنمية في حدود **48,8 م د** وذلك بالخصوص لمواصلة المشاريع التي انطلقت خلال السنوات الماضية والشروع في برامج سنوية جديدة.

أهم المشاريع المتواصلة:

- مواصلة الدراسات الإستراتيجية حول المنشآت الثقافية .
- مواصلة تجهيز دور الثقافة بالإعلامية المتعددة الوسائط (0,5 م د).
- مواصلة بناء نوادي إختصاص بكل من نادي الثقافة بجرية ميدون (0,064 م د)، و بالمركب الثقافي بقفصة (0,250 م د) .
- مواصلة بناء نادي عروض بالمتلوي (0,350 م د) .
- مواصلة تهيئة و تجهيز دار الثقافة بحمام سوسة (0,3 م د) .
- مواصلة بناء دار الثقافة بن خلدون (0,3 م د) .
- مواصلة بناء دار الثقافة بمنزل تميم (0,3 م د) .

- مواصلة تهيئة و تجهيز مركز الموسيقى العربية و المتوسطة .
- مواصلة بناء مدينة الثقافة (17 م د) .

أهم البرامج السنوية الجديدة:

- دراسات خاصة بإحداث المشاريع الجهوية (0,7 م د)
- تهيئة و توسيع دور الثقافة 2 م د
- تجهيز دور الثقافة (1,7 م د) .
- تجهيزات ثابتة بدور الثقافة (1 م د) .
- بناء دور الثقافة (2,251 م د) .
- تهيئة المكتبات العمومية (1,1 م د) .
- بناء المكتبات (1,097 م د) .
- إقتناء كتب تونسية (1 م د) .
- إقتناء أراضي أثرية (2,8 م د) .
- صيانة المعالم التاريخية (0,2 م د) .
- تأمين حراسة المواقع الأثرية (0,2 م د) .

الشؤون الاجتماعية

17- تم تخصيص اعتمادات قدرها **79,9 م د** وستوظف أساسا:

أهم المشاريع المتواصلة :

- بناء مركزين للتربية وتأهيل المعاقين بكل من توزر والكاف : 1.0 م د
- بناء وتجهيز مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بقبلي : 0.3 م د
- بناء وتجهيز مركز الرعاية الاجتماعية للأطفال بسيدي بوزيد : 1.0 م د
- بناء وحدات محلية للنهوض الاجتماعي : 1.5 م د
- تهيئة المركز الإجتماعي والتربوي "السند" : 0.3 م د

- تهيئة المعهد الوطني لرعاية الطفولة : 0.6 م د
- إحداث فرع لمعهد الصحة والسلامة المهنية بقفصة : 0.5 م د
- **أهم المشاريع الجديدة :**
- تأهيل الشبكة الاعلامية للوزارة : 0.4 م د.
- بناء وتجهيز مركزين للدفاع والإدماج الاجتماعي بكل من المنستير وتطاوين: 1.6 م د.
- بناء 5 وحدات محلية للنهوض الاجتماعي : 0.9 م د
- بناء مستودع ومقر اللجنة الجهوية للتضامن بالقيروان : 0.5 م د
- تهيئة وتجهيز الوحدات المحلية القديمة للنهوض الاجتماعي : 1 م د
- بناء وحدتين محلتين لتفقد الشغل والمصالحة بالمنستير وتوزر: 0.3 م د
- بناء مقر تفقدية طب الشغل بسوسة : 0.4 م د
- **تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الإجتماعي**
بكلفة تقدر بـ64 م د .
- **إقتناء وسائل نقل : 5 م د**

شؤون المرأة والأسرة والطفولة

- 18-** لقد تمّ التركيز في مشروع ميزانية التنمية لسنة 2013 البالغة 8,3 م د على المناطق ذات الأولوية مثل القصرين ،سيدي بوزيد ، القيروان ، قفصة ، مدنين وبنزرت والتي ستشهد إحداث ناديي أطفال وتهيئة وتأهيل 15 نادي أطفال قصد تحسين الخدمات المسداة وتوفير ظروف أحسن لمرتابيه .
- هذا بالإضافة إلى مساعدة النساء على بعث مشاريع خاصة توفر لها ولعائلاتهما موارد رزق (1000 د لكل امرأة) وذلك بولايات القصرين وقفصة وباجة.
- كما تمت برمجة :

- * اقتناء 7 سيارات مصلحة لدعم المصالح الجهوية للطفولة بكل من سوسة، صفاقس، زغوان، باجة، منوبة، بن عروس وأريانة.
- * اقتناء حافلتين لكل من المركز المندمج بين قردان والقيروان.
- * اقتناء سيارة إسعاف وتجهيزات مختلفة لفائدة مراكز رعاية المسنين بالإضافة إلى تهيئة مراكز رعاية المسنين بكل من قفصة والقيروان والقصرين.

الصحة العمومية

19- اعتبارا لأهمية قطاع الصحة العمومية تمّ رصد حوالي **160 م د دفعا** لفائدة المشاريع والبرامج الممولة عن طريق العنوان الثاني موزعة بين 102,6 م د مشاريع بصدد الإنجاز و 57,4 م د مشاريع جديدة .

و من أهم المشاريع بصدد الإنجاز :

- اقتناء سيارات : 0,8 م د
 - الطب الوقائي : 4,2 م د
 - عمليات التهيئة و التهذيب : 3,0 م د
 - تجهيز المستشفيات (برنامج 2012) : 2,0 م د
 - صيانة التجهيزات الثقيلة : 2,5 م د
- كما سيتمّ الشروع في البرامج و المشاريع التالية بكلفة مقدرة بـ :**
- الطب الوقائي : 22,1 م د
 - بناء مركز الأمراض السرطانية بمستشفى عبد الرحمان مامي بأريانة : 4,5 م د
 - عمليات التهيئة و التهذيب (برنامج 2013) : 10,0 م د
 - إقتناء 4 آلات للتصوير بالرنين المغناطيسي : 8,0 م د
 - إقتناء 4 آلات مفراس ذات 128 مقطع : 6,0 م د
 - إقتناء 5 آلات مفراس ذات 16 قضيب : 4,0 م د
 - إقتناء 5 آلات للفتطرة القلبية : 5,5 م د

- إقتناء آلة لتصوير الأوعية و الشرايين ذات مستويين : 2,0 م د
- تجهيز المستشفيات (برنامج 2013) : 25,0 م د
- صيانة التجهيزات الثقيلة (برنامج 2013) : 4,5 م د
- تجديد المصاعد بالمؤسسات الإستشفائية : 2,5 م د
- بناء قسم إستعجالي جديد بالمستشفى الجامعي بالمهدية : 1,5 م د
- بناء قسم زرع النخاع العظمي لدى الأطفال بالمركز الوطني لزرع النخاع العظمي : 1,2 م د
- بناء قسم التوليد و أمراض النساء بالمستشفى الجهوي بسيدي بوزيد : 1,5 م د
- بناء مستشفى جهوي صنف 'ب' بسيطة : 10,0 م د
- تهيئة و توسعة مستشفى الرابطة : 1,3 م د
- تهيئة و توسعة مستشفى الهادي شاكر بصفاقس : 1,1 م د
- تهيئة و توسعة معهد محمد القصاب بقصر السعيد : 1,3 م د
- تهيئة و توسعة مستشفى فرحات حشاد سوسة قسط 2 : 3,0 م د
- تعويض و تعزيز الشبكات الطبية و الفنية بمستشفى سهل سوسة : 2,5 م د
- بناء و تهيئة مراكز الصحة الأساسية (برنامج 2013) : 2,5 م د
- تجهيز مراكز تصفية الدم (برنامج 2013) : 1,8 م د
- تجهيز قسم الإستعجالي الجديد بمستشفى شارل نيكول : 2,0 م د

الشؤون الدينية

20- يتواصل مجهود الدولة الخاص بالعناية بالشؤون الدينية حيث سيتم رصد حوالي **3,6 م د** لفائدة نفقات التنمية تتعلق أساسا بصيانة الجوامع والمساجد موزعة على جل مناطق الجمهورية .

أملاك الدولة و الشؤون العقارية

- 21- تمت برمجة اعتمادات قدرها 19 م د لفائدة نفقات التنمية الخاصة بهذا القطاع ستوجه أساسا لفائدة المشاريع التي تم الشروع فيها و المتمثلة في :
- مواصلة إعادة هيكلة 10 ألف هكتارا من الأراضي الدولية الفلاحية.
 - مواصلة تسوية 25 ألف هكتارا من الأراضي الاشتراكية.
 - مواصلة تصفية 10 ألف هكتارا من أراضي الإنزال.
 - مواصلة تحديد 300 مسكن إداري و 500 قطعة أرض لملك الدولة.
 - مواصلة تسجيل 500 مسكن إداري.

و أخيرا يجدر التذكير أن ميزانية التنمية لسنة 2013 تتضمن نفقات لتحسين ظروف العمل بالإدارة من خلال توفير مباني جديدة و تهيئة فضاءات موجودة و اقتناء تجهيزات إدارية و وسائل نقل و معدات و برمجيات إعلامية.

نفقات السيادة والإدارة

22 - وزارة الداخلية:

- تواصل تدعيم الهيكل الأساسي للأمن الداخلي بكلفة قدرها 22,9 م د لبناء و ترميم و توسيع ثكنات و مراكز الأمن و الحرس الوطني .
- مواصلة تدعيم تجهيزات الأمن الوطني بكلفة قدرها 31,8 م د لتمكين الوزارة من اقتناء تجهيزات خاصة و أجهزة إتصالات و معدات لمراقبة حركة المرور و إقتناء قطع غيار و مدرّعات .
- دعم الوزارة لتمكينها من القيام بتكوين إطاراتها و أعوانها و ذلك من خلال اقتناء تجهيزات مختلفة لفائدة مدارس التكوين و توسعتها و ذلك بكلفة قدرها 5,3 م د .

23 - وزارة الدفاع الوطني :

- أمام ما قامت به قوات الدفاع الوطني خلال فترة ما بعد الثورة و نظرا للمهام الموكولة إليها ولدقة المرحلة تمت برمجة ما يلي :
- تدعيم الهيكل الأساسي العسكري من حيث التهيئة و تحسين الظروف الحياتية بالثكنات و تهيئة المستشفيات العسكرية حيث تم تخصيص اعتماد بتكلفة قدرها 105,2 م د في هذا الخصوص .
 - تدعيم التجهيزات العسكرية بتخصيص اعتماد تكلفة قدرها 273,5 م د و ذلك بعنوان برامج الإسناد و الذخيرة و معدات الرؤيا و إعادة جاهزية المعدات و تأهيلها .

24 - وزارة العدل :

و بخصوص ميزانية التنمية لوزارة العدل التي تتأهز 38,6 م د فقد تم إعطاء الأولوية للمشاريع التي عرفت تقدما في الإنجاز إلى جانب برمجة مشاريع جديدة تخص بالأساس تعزيز الرصيد العقاري للمحاكم و الاعتناء بالرصيد الحالي و كذلك تهيئة السجون و توسيعها و تجهيزها . و من أهم المشاريع الجديدة نذكر :

- تهيئة و توسيع بعض السجون و تجهيزها و حمايتها : 18,6 م د .
- تهيئة و توسيع بعض المحاكم و حمايتها بكامل تراب الجمهورية: 11,2 م د.
- تجهيز بعض المحاكم و السجون بالإعلامية و تطوير النظام المعلوماتي بالمحاكم : 1,3 م د .
- الدراسات الخاصة بمشاريع بناء محاكم الناحية بكل من منوبة و باجة و جلما و نفزة و عقارب و الكاف و المهديّة : 0,5 م د
- الدراسات الخاصة ببناء فضاءات تأهيل بكل من زغوان و الهوارب و صواف و قفصة و سليانة : 1,2 م د

25 - وزارة الشؤون الخارجية :

- و في جانب آخر، تم رصد اعتمادات لفائدة نفقات التنمية لوزارة الخارجية في حدود 5 م د ستخصص أساسا في البرامج و المشاريع التالية :
- صيانة و تهيئة مقرات المركز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج حيث تم رصد مبلغ قدره 1,8 م د بعنوان تهيئة مجموعة من المقرات التي هي على ملك الدولة .
 - توفير مختلف التجهيزات و وسائل النقل لفائدة المراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج بمبلغ قدره 1 م د.
 - رصد مبلغ قدره 1 م د لمواصلة مشروع بناء مقر للسفارة و لإقامة السفير بأبوظبي .

26- هذا وقد تم ضمن باب النفقات الطارئة وغير الموزعة إدراج مبلغ 332,2 م د دفعا لإعطاء المرونة اللازمة لمجابهة الحاجيات الجديدة خلال السنة.

خدمة الدين العمومي

خدمة الدين العمومي

تحيين خدمة الدين العمومي لسنة 2012:

1- ينتظر أن تبلغ خدمة الدين العمومي لسنة 2012 (أصلا و فائدة) **4139** م د مقابل 4089 م د مقدرة بقانون المالية التكميلي و 3608 م د مسجلة في سنة 2011 موزعة كما يلي :

الفارق	تحيين 2012	ق م ت 2012	نتائج 2011	
-	1300	1300	1189.7	الفائدة
+22	682	660	592.3	• الدين الداخلي
-22	618	640	597.4	• الدين الخارجي
+50	2839	2789	2418.5	الأصل
0.0	960	960	421	• الدين الداخلي
+50	1879	1829	1997.5	• الدين الخارجي
+50	4139	4089	3608.2	خدمة الدين العمومي
+22	1642	1620	1013.3	• الدين الداخلي
+28	2497	2469	2594.9	• الدين الخارجي

2- و تم تحيين خدمة الدين على أساس النتائج المسجلة إلى موفى سبتمبر 2012 و تطور معدل أسعار الصرف خلال نفس الفترة وهو ما أفرز خاصة زيادة في نسبة الأصل بـ 50 م.د

التحيين	المعدل خلال 9 أشهر	تقديرات ق. م.	
2.0	2.0267	1.95	الأورو
1.57	1.5679	1.50	الدولار الأمريكي
20.0	20.2367	19.5	اليان الياباني

تقديرات خدمة الدين العمومي لسنة 2013 :

3- تقدر خدمة الدين العمومي لسنة 2013 بـ **4220 م د** مقابل 4139 م د محينة بالنسبة لسنة 2012 أي بزيادة 81 م د أو 1.96 % .
وضبطت هذه التقديرات على أساس المعطيات التالية:

- تسديد قرض السوق المالية المصدر سنة 2003 بمبلغ 330 مليون أورو (حوالي 660 م د).

- تسديد رفاع الخزينة القابلة للتظهير لخطي 9 أكتوبر 2013 (552 م د) و 11 مارس 2013 (259 م د) أي بمبلغ جملي يقدر بـ 811 م د.

- ترسيم مبلغ 70 م د يهم تفعيل ضمان الدولة لسنة 2013 بالنظر إلى الصعوبات المالية التي تمر بها بعض المؤسسات العمومية للإيفاء بتعهداتها بخصوص تسوية القروض الداخلية و الخارجية.

- اعتماد معدل أسعار الصرف التالية:

تقديرات 2013	تحيين 2012	
2.05	2	الأورو
1.58	1.57	الدولار الأمريكي
20.0	20.0	1000 يان ياباني

مع الإشارة و أن الزيادة بـ 10 مليارات في أسعار الصرف للدولار وللأورو و 100 ملين لـ 1000 يان ياباني تترتب عنها زيادة في خدمة الدين العمومي لسنة 2013 كما يلي:

الأورو	الدولار الأمريكي	اليان الياباني	
6	0.6	0.6	• الأصل
1.9	0.7	0.6	• الفائدة
7.9	1.4	1.2	خدمة الدين العمومي الخارجي

4- وعلى هذا الأساس تتوزع خدمة الدين العمومي سنة 2013 كما يلي:

2012 محين	تقديرات 2013	التطور %	
1300	1360	4.6 %	الفائدة
682	695	1.9 %	• الدين الداخلي
618	665	7.6 %	• الدين الخارجي
2839	2860	0.7 %	الأصل
960	1305	35.9 %	• الدين الداخلي
1879	1555	-17.2 %	• الدين الخارجي
4139	4220	1.9 %	خدمة الدين العمومي
1642	2000	21.8 %	• الدين الداخلي
2497	2220	-11.1 %	• الدين الخارجي

5- وباعتبار العجز المستهدف سنة 2013 في حدود 3957 م د (باعتبار موارد تخصيص وهبات تقدر بـ 700 م د) و تسديد 2860 م د بعنوان أصل الدين ، تقدر حاجيات التمويل بـ 6817 م د .

وينتظر أن تتم تعبئة هذه الموارد كما يلي:

5017.0

الإقتراض الخارجي

1000.0

- صكوك إسلامية

602.8

- قروض خارجية موظفة

100.0

- قروض معاد إقراضها

550.0

- قروض ثنائية

1000.0

- البرنامج الثالث لدعم الاقتصاد

1764.2

- السوق المالية العالمية

1800.0

الإقتراض الداخلي

(رقاع خزينة قصيرة المدى ورقاع خزينة قابلة للتنظير)

6817.0

مجموع الموارد

6- وعلى أساس حجم الدين العمومي المتوقع في نهاية سنة 2012 بـ 32911 م د ومستوى الإقتراض الصافي لسنة 2013 المقدر بـ 2957 م د و دون اعتبار الصكوك الإسلامية وباعتماد أسعار صرف في نهاية 2013 بـ 2.100 دينار للأورو و 1.600 دينار للدولار الأمريكي و 20.500 دينار للألف يان ياباني، يقدر حجم الدين العمومي في موفى سنة 2013 بـ 36658 مليون دينار أي ما يمثل **46.8%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 46.1 % محتملة في نهاية 2012 و 44.6 % مسجلة في موفى سنة 2011 .

تقديرات	تحيين	سنة	(م د)
2013	2012	2011	
13565	12780	12078.1	حجم الدين العمومي الداخلي
%37.0	% 38.8	% 42	المناب %
23093	20131	16701.4	حجم الدين العمومي الخارجي
% 63	% 61.2	% 58	المناب %
36658	32911	28779	مجموع حجم الدين العمومي (م.د)
%46.8	% 46.1	% 44.0	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي

7- و بناء على ما سبق ذكره، تتوزع هيكلية حجم الدين العمومي الخارجي في موفى سنة 2013 حسب العملات الرئيسية كما يلي:

تقديرات	تحيين	نتائج	هيكلية الدين العمومي
2013	2012	2011	الخارجي حسب العملات
% 51	% 52	% 50.4	الأورو
% 22	% 23	% 22.1	الدولار الأمريكي
% 20	% 18	% 20.3	اليان الياباني
% 7	% 7	% 7.2	عملات أخرى